

أودع المستشار السيد خالد السطي مقترح قانون يقضي بتقييم الفصل 15 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. وتوصل المكتب بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم للأسئلة الشفهية، تقدم به منسق مجموعة العدالة الاجتماعية، حول موضوع: حالة الاحتقان التي تعرفها كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في ظل "احتجاجات الطلبة، ومشروع إعادة النظر في إستراتيجية التكوين والبحث عن حل لمشكل الطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا"، وقد عبرت الحكومة بأنه يتعذر عليها التفاعل مع الطلب. وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 28 يونيو 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 23 سؤالاً.

وفي الأخير، نخطط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على "مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارة العمومية". شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نشعر الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه "واقع التعليم وخطة الإصلاح"، وأذكر أنه طبقا لقرار ندوة الرؤساء، أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلت بها، السيد الرئيس المحترم، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالاً.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الدستور، لاسميا الفصل 100 منه، والقاضي بمواكبة قضايا السياسة العامة، يسعدني أن أحضر اليوم بمجلسكم الموقر، لتقديم أجوبة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وأود بالمناسبة أن أعبر لكم عن شكري البالغ لاختيارنا لموضوع "واقع التعليم وخطة الإصلاح" في هذه الجلسة الشهرية، وهو الموضوع الذي يكتسي مكانة هامة داخل مضامين البرنامج الحكومي الحالي وبعدها استراتيجيا ضمن ورش الدولة الاجتماعية، الذي باشرت الحكومة تنزيهه. فكما هو معلوم، يشكل الحق في التعليم جوهر الحقوق الأساسية التي

محضر الجلسة رقم 047

التاريخ: الثلاثاء 5 ذو الحجة 1443 هـ (5 يوليو 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أطلب من المصورين إخلاء القاعة.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

وقبل أن نشرع في تناول هذا الموضوع، يحضر معنا أطوار هذه الجلسة وفد هام من ممثلي أعضاء البرلمان الأندلسي الذين يقومون بزيارة عمل، تميزت بعقد جلسة عمل لبرلمان دول الأندلس بمدينة العيون يوم الإثنين 4 يوليو. وباسم كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أجدد الترحاب

٢٣٤

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

دعوات ترسيخ الدولة الاجتماعية، عبر الالتزام بإنجاح "مدرسة تكافؤ الفرص" وتعزيز الاهتمام بالثقافة والرياضة كمدخلين أساسيين لتمكين كل مواطن من حقه الدستوري في التعليم الجيد وتمكينهم من الارتقاء الفردي والاجتماعي، إذ وضع البرنامج الحكومي تصورا متكاملًا لضمان تكافؤ فرص التعليم من خلال 6 مداخل أساسية، كيتعلق الأمر:

- أولاً، بتعميم التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة؛
- ثانياً، تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية، وخصوصاً في مجالات القراءة والكتابة والحساب والبرمجة؛
- ثالثاً، تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطاعم المدرسية؛
- رابعاً، رد الاعتبار لمهنة التدريس؛
- خامساً، تعزيز الكفاءات من خلال الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي؛
- سادساً، التكوين المهني والمستمر.

إن هذه المداخل الأساسية هي التي ستمكننا من تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد الذي سبق أن عبر عن طموحه في إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية ووضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي في أفق 2035، من خلال تمكين هذه الأخيرة من الآليات اللازمة لتلقين المهارات الأساسية وضمان الاندماج الاجتماعي للمتعلمين ودعم نجاحهم الأكاديمي والمهني.

فمن الضروري اليوم تجاوز الأزمة المتعددة الأبعاد التي يعانيها النظام التربوي الوطني والمتمثلة في استرجاع ثقة المغاربة إزاء المؤسسات التربوية وهيئاتها التعليمية وإعادة بناء دورها في تحقيق الارتقاء الاجتماعي والتأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها عالم اليوم، وكذا من أجل الانسجام مع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء 2015-2030 ومضامين القانون الإطار رقم 51.17 الرامية إلى جعل المتعلم متشبثاً بروح الانتماء للوطن ومعتزاً برموزه ومتشبعاً بقيم المواطنة ومتحملاً بروح المبادرة للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمشاركة الفعالة في الأورش النتموية للبلاد، بما يحقق تقدم المجتمع والإسهام في تطوره.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا حريصون داخل الحكومة على إنجاز هذا الإصلاح الشامل والدامج لمنظومة التربية والتكوين، كما ندرك أيضاً أن رخ تحدي التعليم الجيد والمنصف يستدعي تدبيراً محكماً لهذا التغيير، ينبغي على تثمين المكتسبات ويستلهم أسسه من التجارب الناجحة كما يأخذ العبر من الإخفاقات، ونحن على قناعة راسخة بأن الواقع الحالي للتعليم ببلادنا، رغم المكتسبات على مستوى توسعة العرض المدرسي والدعم الاجتماعي، مازال دون انتظارات صاحب الجلالة، نصره الله، ودون انتظارات فئة عريضة من المواطنين من

يكفلها الدستور المغربي لسنة 2011، حيث أن أحكام الفصل 31 أكدت صراحة على ضرورة تعبئة كل الوسائل المتاحة من قبل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري، ميسر الولوج وذي جودة، في حين أكدت مضامين الفصل 32 على أن الدولة والأسرة تلتزمان بضمان حق الطفل في الاستفادة من التعليم الأساسي.

ولا يخفى عليكم حرص جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على أن لا يخلف بلدنا موعد مع الإصلاح الجوهري لهذا القطاع المصيري، وعلى ضرورة تعبئة الجهود بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب، وهو ما أكده الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية لسنة 2017، حيث أكد جلالته، حفظه الله، على أن (المغاربة اليوم يريدون لأنبائهم تعليماً جيداً، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والاجتماعي، بدل تخرجه فئات عريضة من المعطلين)، انتهى خطاب جلالة الملك.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكلت جائحة "كوفيد-19" فرصة لتجديد النداء إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، أي الدولة التي تضع المواطن في صلب انشغالها وتبني سياسات أكثر طموحاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتطلب منا اليوم الشروع في إجراء مجموعة من التحولات الكبرى، بغية ملاءمة دور الدولة مع المتطلبات الجديدة لمغرب ما بعد كوفيد، لإعادة توجيه الخيارات التي تقوم عليها مختلف التدخلات الحكومية وتعزيز حكمتها، وفي مقدمتها منح المواطن مكانة مركزية وتعزيز مهام التخطيط الاستراتيجي وفق رؤية بعيدة المدى.

فقد تعزز خلال الآونة الأخيرة بمختلف تحدياتها الصحية والحيوية الاستراتيجية الوعي العميق بأن إصلاح منظومة التربية والتكوين أضحي أكثر من أي وقت مضى مسألة أساسية لتحقيق التماسك والعدالة والسلام الاجتماعيين، وهو هدف ينبغي أن يحفزنا جميعاً على التحلي بإرادة حقيقية لتغيير السلوكات التدييرية، ووضع إطار عمل واضح وطموح، حيث لم يعد أمام بلادنا خيار سوى التعجيل بالنهوض بالمنظومة التعليمية، بما يسمح بضمان جودة وفعالية العرض المدرسي والولوج العادل لمختلف فئات المجتمع إلى المرفق التعليمي، فضلاً عن التطوير التربوي والبيداغوجي للتلاميذ ونجاعة العرض التكويني واستدامة الموارد المالية الضرورية للمنظومة على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، جعلت الحكومة من تنمية الرأس المال البشري أحد

كافة مكونات المجتمع في صياغة وتنفيذ خارطة الطريق 2022-2026، التي تعتبر جوهر هذه المشاورات الوطنية، حيث يرغب التلاميذ أن تشكل المدرسة فضاء تتكامل فيه عملية التعلم مع مستلزمات اكتساب المعارف والترفيه بتوفير المكتبات وقاعات للمطالعة ومساح وملاعب رياضية وغيرها، في حين عبر الأساتذة عن ضرورة أن تشكل المدرسة فضاء للحوار والتعبير، لأن الأطفال باتوا يرفضون الملل ويطلبون من الأستاذ الابتكار والإبداع، كما عبر الآباء عن أملهم في استرجاع المدرسة لدورها الأساسي واستعادة الثقة بين الأستاذ والتلميذ وإعادة الثقة بين المدرسة العمومية والمجتمع.

وأخذا بعين الاعتبار لكل هته التطلعات المعبر عنها من قبل أطراف الحقل التعليمي ببلادنا، سندشتغل بكل عزيمة وإسراع على ضمان التقائتها مع المحاور الكبرى للورش الإصلاحية، الذي سيقود عملنا في هذا الإطار والرامي إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول سنة 2026:

- ✓ خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث في كل سنة؛
- ✓ تجويد المكتسبات والتعلم في المدرسة، من خلال زيادة معدل تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية؛
- ✓ وتوفير بيئة مناسبة وشروط ملائمة للمشاركة والنجاح داخل المدارس من خلال مضاعفة المستفيدين من الأنشطة المندمجة، إذ لا تتجاوز النسبة المسجلة حاليا للمستفيدين 25% من الأطفال المتدربين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تنزيلا محكما للأهداف الإستراتيجية المشار إليها آتفا يستدعي منا تفصيل مضامينها وفق إجراءات عملية وواضحة وقابلة للتنفيذ، حتى تتمكن الهيئات الحكومية المعنية من ضمان تنزيها الجيد على أرض الواقع.

ففيما يخص التدابير المتعلقة بمحور التلميذ الذي لا طالما اعتبرناه عصب المدرسة العمومية وهدفها الأول والأخير، فإن هذا الورش الإصلاحية الجديد يسعى إلى تمكين التلاميذ من التعلات الأساسية وضمان مواصلتهم واستكمالهم لتعليمهم الإلزامي.

لتحقيق ذلك، تستهدف خارطة الطريق تعميم التعليم الأولي في أفق 2028، وضمان جودته لتبني المتعلمين لمرحلة التعليم الابتدائي، عبر إحداث حوالي 4000 وحدة في السنة لفائدة الأطفال اللي كتراوح أعمارهم من 4 و6 سنوات، من خلال تبني استراتيجية مجالية فعالة مواكبة ببرامج تحسيسية موسعة للأسر، خاصة في المناطق غير المشمولة بهذا النظام التعليمي وخاصة الوسط القروي، فضلا عن تمكين المربيات والمربين في هاذ المستوى الدراسي من تكوين متين وجيد ووضع آليات للتدبير المفوض مع الشركاء الجمعويين.

الشعب المغربي.

ففيما يخص التعليم الأولي، مثلا، فرغم التقدم الملموس في تعميم التعليم الأولي في إطار البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، فمازال هناك نقص على مستوى القاعات المجهزة والأطر المؤهلة لتوفير ظروف تلائم الحاجات الحركية والوجدانية واللغوية والذهنية للأطفال في سن الرابعة وخصوصا في المجال القروي.

في المرحلة الابتدائية فإن قرابة 300.000 تلميذ يغادرون المدرسة كل سنة، كما أن 30% من التلاميذ هم من أبناو على الكفايات المستهدفة في نهاية الابتدائي، وتنخفض هذه النسبة إلى 10% بالإعدادي، مما يطرح أسئلة استفهام كبيرة على جودة التعلات.

بالإضافة إلى ضعف التحصيل المسجل عند غالبية التلاميذ، فقد ساط تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020 الضوء على حرمان 29% من التلاميذ بالوسط القروي و13% من الوسط الحضري من متابعة الدروس عن بعد خلال فترة الحجر الصحي.

إن التذكير بكل هذه التحديات والاختلالات التي لازالت قائمة في واقع منظومتنا التعليمية، لا يجب النظر إليها كتشخيص لواقع المدرسة، الذي نعلمه جيدا، بل على العكس من ذلك فهو يعتبر في نظرنا وقفة ضرورية وموضوعية وخطوة أساسية لمعالجة مواطن القوة والضعف في هذه المنظومة، وهذا ما سيؤهلنا لاستشراف المستقبل، عبر تقديم حلول ملموسة قابلة للقياس في إطار عمل حكومي مسؤول وشفاف يروم الرفع من وثيرة المنجزات ومواجحة العراقيل التربوية والتكوينية والسوسيو اقتصادية والتدبيرية، التي لطالما كانت تحول دون توفر فرص منصفة للتعليم لجميع التلاميذ.

وعلى هذا الأساس، فقد اشتغلت الحكومة منذ البداية ديالها على بلورة خارطة طريق طموحة بتشاوور موسع مع كل الفرقاء المعنيين لتحقيق طفرة على مستوى التعلات، من خلال إعادة النظر في المثلث البيداغوجي (التلميذ، الأستاذ والمدرسة)، فضلا عن إطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية من أجل الاستجابة للحاجيات الآتية للتلاميذ والأطر التربوية والإدارية.

ووعيا من الحكومة بضرورة التمكن من تحقيق إصلاح عميق تتملكه وتدافع عنه كل الأطراف المعنية بنجاح المدرسة، فقد تبنت الحكومة مقاربة تشاركية تستحضر تصورات ورغبات وآمال كل الأطياف، بما فيها التلاميذ والآباء والأساتذة والهيئة الإدارية، بالإضافة إلى الأطراف ذات الصلة بالحق في التعليم وجودة التعلات على المستويات المحلية، الإقليمية، الجهوية والوطنية.

فإن المشاورات الوطنية لتجويد المدرسة العمومية تمثل في نظرنا أسلوبا شفافا وفعالاً في العمل الجماعي، نسعى من خلالها إلى توسيع دائرة المساهمة في البناء المشترك والمتواصل لهذا الإصلاح، وضمان انخراط

للأساتذة مع ربطها بجودة مساهم المهني ومسؤولياتهم ومدى التزامهم تجاه التلاميذ، فضلا عن توسيع أدوار المفتشين لتشمل مهام التأطير والمصاحبة ومراقبة الجودة، بالإضافة إلى دورهم الأصلي والمتمثل في التقييم.

في هذا السياق، واعتبارا لما يكتسبه هاذ المكون من أهمية واستعجالية، باشرت الحكومة أجراً العديد من التدابير لرد الاعتبار للمهنة التدريس، لاسيما من خلال التوقيع على اتفاقية إطار خاصة بتنفيذ برنامج تكوين أساتذة سلك التعليم الابتدائي والثانوي في أفق 2025 ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، حيث رصدت لها غلاف مالي يصل إلى 4 المليار ديار الدرهم على مدى خمسة سنوات، وذلك قصد إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التكوين الأساسي لطلبة سلك الإجازة في التعليم وجعله مسارا للتميز ورافعة للتعليم ذي الجودة، عبر وضع نظام للتكوين لمدة خمس سنوات، تشمل ثلاثة سنوات ديار الإجازة، سنة ديار التأهيل بالمراكز الجهوية وسنة أخرى للتدبير، يعني التدريب الميداني في المؤسسات التعليمية، مع ما يتطلبه ذلك من تحسين جودة التكوين وتطوير الجانب البيداغوجي بالمدارس العليا للأساتذة وإحداث المسالك لاستقطاب الطلبة المتميزين وتخصيص تعويضات لفائدة الطلبة المسجلين مقابل القيام بأنشطة تربوية لفائدة المؤسسات التعليمية، وتوسيع عروض الاستقبال، وفتح كذلك مسلك الإجازة في التربية للطلبة الحاصلين على البكالوريا "باك +1" أو 2 ابتداء من السنة المقبلة.

وستمكن هذه الاتفاقية خلال الخمس سنوات المقبلة من الرفع من عدد الأساتذة المسجلين في مسالك الإجازة للتعليم الابتدائي والثانوي بأكثر من 5 مرات، ليصل عدد الطلبة المسجلين في أفق الموسم التكويني 2026-2027 إلى أكثر من 50.000 طالب عوض 9000 طالب حاليا، في أفق انخراط 80% من الأساتذة الجدد بالسلك الابتدائي والثانوي في هذا السلك التكويني الجديد.

كما أنه لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز أثرهم على المتعلمين والمتعلمين، سيتم تجديد المقررات والمقاربات البيداغوجية وتقوية استعمال الأدوات الرقمية عبر تمكين هيئة التدريس من الدلائل البيداغوجية والعتاد (didactique) لممارسات تربوية ناجحة، بما يضمن اكتساب المتعلمين الأساسية وإثراء المواد البيداغوجية.

ومن جهة أخرى، ويهدف توفير مؤسسات حديثة وعصرية، ينشطها طاقم تربوي يتمتع بالحيوية والدينامية ويساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة، تتوخى خارطة الطريق في أفق 2027 أعمال جملة من الارتفاعات الأساسية، تروم تدعم استقلالية المؤسسات وتمكينها من تدبير فعال، مع ما يتطلبه ذلك من الرفع المنتج لميزانية الاستثمار وتشجيع تفويض الخدمات التي لا تدخل في صميم المهمة التربوية وتحسين الشروط اللوجيستكية داخل المؤسسات التعليمية ومراقبتها.

ولتحسين نمط تتبع ومواكبة وضعية التلاميذ وضمان تحصيلهم للتعلات الأساسية، سنعمل على تحديد أهداف التعلات وتقويمها، من خلال إعداد أطر مرجعية لكل مستوى دراسي وإطلاع الفاعلين بوضوح على الكفايات المحصلة نهاية كل سنة، مع وضع نظام يحدد التعثرات ويقترح مقاربات مندجة داخل الفصول الدراسية وأخرى تكميلية خارج زمن التمدرس بإشراك المتخصصين.

وبغية تمكين كل تلميذ من تحقيق اختياراته، ستحرص خارطة الطريق على إيجاد مسارات متنوعة وبديلة منذ المستوى الإعدادي تضمن اندماجهم في المسارات المهنية في الثانوي التأهيلي، من خلال تعزيز مواكبة التلاميذ من طرف مستشاري التوجيه منذ نهاية المستوى الابتدائي ووضع نموذج للكشف المبكر والاستباقي عن احتمالات الفشل الدراسي أو الانقطاع، للتمكن من التدخل في الوقت المناسب، في حين أن تلبية الحاجيات الأساسية وتوفير شروط جيدة للتدريس والنجاح يستلزم رفع من آليات الدعم الاجتماعي بالمدارس، سواء من خلال تحسين جودة آليات الدعم الاجتماعي أو عبر ضمان ملاءمة ونجاعة الخدمات المقدمة لفائدة التلاميذ، لاسيما فيما يتعلق بالنقل المدرسي والمطاعم والأقسام الداخلية والمدارس الجماعية، ولضمان استدامة الإصلاح، سنعزز ذلك باعتدال نموذج ناجح للحكامة وللتحويل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن عملية التعلم في عمقها الإنساني تناقل جيلي للمعرفة، ما يجعل الموارد البشرية عمودها الأساسي، لذلك فالحكومة تتوخى من خلال ثاني محاور الخطة الجديدة للإصلاح تأهيل الأساتذة للمساهمة في تحقيق النجاح للتلاميذ في مساراتهم التربوية والتعليمية، عبر ضمان تكوين أساسي ومستمر ذي جودة للارتقاء المهني للأساتذة بدعم من هيئة التفتيش، مع تحسين جودة الإجازة في التربية والرفع في الكفايات والقدرات وجعلها الطريق والخيار الأفضل لمن يرغب في ممارسة مهنة التدريس، مزودة بخطة تكوين مستمر لفائدة الأساتذة والارتقاء بمسارهم المهني، بالإضافة إلى تعزيز نظام الوحدات التطبيقية في التكوين الأساسي والمستمر، من خلال تعميق المراقبة التطبيقية داخل القسم، ولأجل ذلك سيتم إحداث مركز للتميز لضمان جودة تكوين الأساتذة.

وبغية الرفع من جاذبية المهنة، سيتم العمل على تحقيق وضعية مريحة للأساتذة وخلق مناخ عمل جيد داخل المؤسسات التعليمية وتتمين مجهودات الأطر التربوية وتقدير التزامهم تجاه المتعلمين والمتعلمين وتعزيز التعاون لبناء نظام أساسي جديد للمدرسين ولجسم التربوي، في إطار الحوار الاجتماعي وخلق التناغم والملاءمة بين جميع الوضعيات المهنية وفتح آفاق جديدة وواعدة للارتقاء الوظيفي، وهو المعطى الذي سيمكننا من تحسين الوضعية

ولحاربة الهدر المدرسي، سيتم تركيز الجهود على توسيع البنية التحتية للمدرسة وتقريبها من المستفيدين وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لمواجهة المعوقات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون ولوج المدرسة أو متابعة التمدد، فهذه الصدد استفاد حوالي 3.7 مليون تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية لمليون محفظة خلال الموسم الدراسي 2021-2022، كما بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات من برنامج "تيسير" 2.5 مليون من التلاميذ، كما تم كذلك إطلاق برنامج وطني للدعم التربوي، يهدف إلى الوقاية من الهدر المدرسي من خلال مخططات جهوية وإقليمية للدعم التربوي، تستخدم منهجية جديدة للتدريس تواكب كل تلميذ حسب مستواه، وهي تجربة أثبتت فعاليتها في العديد من الدول، ويجري تجربتها حالياً مع 10 آلاف تلميذ على أساس تعميمها لتصل لـ 100 ألف، والوزارة مشكورة أنها تتابع هاذ البرنامج وواقفة عليه إن شاء الله باش أولادنا يبقوا في المدرسة، وإلى عندهم شي مشكل يمارسو معهم في ساعات أخرى باش تحسن الوضعية الدراسية.

فضلا على تنظيم حملات تحسيسية لفائدة التلاميذ للوقاية من الهدر المدرسي وإرجاع المنقطعين ومواكبتهم لمتابعة الدراسة أو تسجيلهم في التعليم غير النظامي، ستواصل الحكومة في نفس هاذ السياق بذل المزيد من الجهود للعناية بالجانب الاجتماعي المواكب للعملية التعليمية، خصوصا فيما يتعلق بتجويد حكامه الداخليين والمطاعم المدرسية، إضافة إلى توسيع شبكة النقل المدرسي، وهي الجوانب التي من شأنها تحفيز التلاميذ وتحسين أدائهم الدراسي خاصة بالعالم القروي.

من جانب آخر، تنكب الوزارة على تجديد المنهج المدرسي في السلك الإعدادي وتكوين تقريبا 35 ألف إطار تربوي، فيهم المفتشون المدرسون ديال المؤسسات، فيهم أساتذة، من أجل مواكبة هاذ التجديد، وغادي يتم كذلك القيام بإصلاح شامل للدعم المدرسي والامتحانات، وذلك من خلال الميزانية ديال 120 مليون درهم، تعطت فيها 10 مليون لتحسين برامج التوجيه وتخصص 10 مليون أخرى لاستعمال التكنولوجيا ولتشجيع التفتح الثقافي للتلاميذ، تم تخصيص 250 مليون ديال درهم للحياة المدرسية برسم 2021-2022.

ولتعزيز العرض المدرسي وتحسين شروط التعلم والعمل المرتبطة بالمؤسسات التربوية، فقد تمت برجة غلاف مالي يبلغ 2.3 مليار ديال درهم برسم قانون المالية لسنة 2022 التي احنا فيه، سيمم بناء ما يقرب من 230 مؤسسة جديدة، منها 30 مدرسة جماعية و43 داخلية.

كما تعزم الحكومة توسيع شبكات المدارس الجماعية البالغة عددها اليوم 226 مدرسة كيستافد فيها 60.000 تلميذ وغادي تمشي إن شاء الله إلى أرقام جد أهم في المستقبل.

كما تم إطلاق برنامج للتدخل الاستعجالي لوضع برامج جهوية وإقليمية لتنفيذ مخططات لتأهيل مؤسسات قبل الدخول المدرسي المقبل وتأهيل

ولضمان حوار مستمر مع الأسر، سيتم الاشتغال على تكوين فريق تربوي ملتحم مع مدير المؤسسة، تناط به مهمة القيادة التربوية وإرساء حوار تربوي.

وحتى تضطلع المدرسة بمهامها كفضاء مفعم بالحياة والمتعة خارج الزمن المدرسي، تستهدف الخطة الإصلاحية الجديدة تنوع الأنشطة التربوية للتلاميذ من حراسة ودعم مدرسي ورياضة، إضافة إلى القراءة واللغات والمسرح والموسيقى وسواها من الأنشطة، من خلال تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين في البيئة المحيطة بالمدرسة والتشجيع على التطوع التربوي لضمان جودة الخدمات المقدمة.

بالموافقة مع مختلف الأبعاد التي تضمنتها خارطة الطريق، والتي استعرضت أهم مضمونها أمام مجلسكم الموقر، والتي هي بالمناسبة حوار مع الأساتذة ومع التلاميذ ومع هذا اللي كيقودو السيد الوزير اللي مشكور اللي يكونو (des concepts) وكتصننو للناس وكيجاوبو وكتشوفو فين هو التوجه وهاذ الشي اللي كيتضح اليوم ما هو إلا بداية ديال واحد التوجه اللي بدا كيبان هذه الاجتماعات اللي كيقوم بها السي شكيب بنموسى مشكورا.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تزويد المنظومة التربوية بالوسائل اللازمة لتحقيق هذه التحولات، فقد عرف المجهود الميزانياتي انتقالا ملحوظا، إذ تقدر الميزانية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم السنة المالية ديال 2020 بـ 62 مليار و451 مليون ديال درهم، تتوزع على حوالي 56 مليار مخصصة للتيسير و11 مليار اللي هي موجهة للاستثمار، مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة 6% بالنسبة للميزانية المرصودة للقطاع مقارنة مع السنة ديال 2021، أي بزيادة تقدر 3.6 مليار درهم، اللي تعطت للتعليم، كتشجيع لهاذ القطاع اللي هو محم في الدولة الاجتماعية.

إن تخصيص موارد مالية إضافية سيمكن بلا شك من تعزيز الاهتمام بالتدابير ذات الآثار الكبيرة على القطاع، خاصة ما يتعلق منها بتوسيع العرض المدرسي وتحسين الجودة والدعم الاجتماعي لأبنائنا.

ففي ما يتعلق بتعميم التعليم الأولي وضمان الجودة ديالو، فقد تم التوقيع على ثلاثة ديال الاتفاقيات للشراكة، حول تطوير وتعميم هاذ النمط الدراسي، وقعت هاذ الاتفاقيات مع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي ووزارة المالية ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، وكتهدف هاذ الاتفاقيات في مجملها إلى العمل على الرفع من معدل التمدد في التعليم الأولي من 72.5% إلى 79% نهاية 2022، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية، مع تنزيل منظومة مندمجة ومتكاملة لتكوين المزيات والمربين وتقوية قدراتهم المهنية والرقى بأدائهم والحرص على انتقاء المتوفرين على الأهلية لمزاولة المهنة وتوفير الأدوات التعليمية والوسائل اليداكتيكية والتجهيزات الملائمة.

المتخذة لحد الآن.

تعمدنا أن نتطرق لموضوع ارتفاع الأسعار لتتوجه لكم، ونحن نخطب إصرارك وعزيمتك التي عهدنا فيكم لبلوغ أهدافكم، مؤكداً لكم أن المغاربة قد يتفهمون ارتفاع الأسعار، ولكن لن يتفهموا أبداً أن تضيق بلادنا مرة أخرى - لا قدر الله - فرصة تحقيق الإصلاح في قطاع التعليم، وهي مناسبة تتوجه فيها بالشكر لكل الأطر الإدارية والتربوية من نساء ورجال التعليم، نظير ما بذلوه من مجهودات في سبيل إنجاح محطة الامتحانات الإشهادية بكل مستوياتها، متمنين لأبنائنا من تلميذات وتلاميذ التوفيق في هذه المحطة الهامة من مساهمهم التعليمي.

إن الكل مجمع على ضرورة الرقي بمنظومتنا التعليمية، خاصة بعد إشارة العديد من مؤسساتنا الوطنية عبر تقاريرها لوجود أعطاب فرملة عجلة الرقي المنشود، ودعت غير ما مرة للاستعجال بمعالجة تلك الاختلالات، على اعتبار أن هذا الإصلاح يعد أولى الأولويات لدى المغاربة. ومطالبون أكثر من أي وقت مضى بضرورة إصلاح هذه المنظومة والرقي بالمدرسة والجامعة وغيرها من مؤسسات التكوين، لأن الزمن لا ينتظر وأي تأخر في هذا الإصلاح قد ينعكس سلباً وبجدة أكبر على مستقبل أجيالنا، خصوصاً وأن العالم يسير بسرعة نحو تحولات علمية وتكنولوجية كبرى، توازيها مخاطر وتحديات لن يتم تجاوزها إلا بالعلم والعمل.

فمرحلة التشخيص أو التقييم يجب تجاوزها نحو تنزيل مخطط الإصلاح، ونحن مؤمنون بأن الإصلاح لن يأتي دفعة واحدة وفي وقت وحيز، بل يأتي بشكل تدريجي تراعى فيه الأولويات المستعجلة، باستحضار تام لمصلحة بلادنا ومستقبل أجيالنا.

وإذ كنا متأكدون، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأنكم تستشعرون هذا الأمر وأنكم تسيرون بثبات لتحقيق الإصلاح المطلوب، لأن هذا الموضوع شكل التزاماً وتعاقداً مع المغاربة، فإننا واثقون بنجاحكم إن شاء الله تعالى لأنكم وقفت على مداخل الإصلاح الذي تبقى أحد مداخله الأساسية وجود موارد بشرية مؤهلة وكافية مخفزة تقوم بمهامها كما ينبغي.

فيما يتعلق بالمدرسة العمومية: يجب العمل على إعادة الثقة بالمدرسة العمومية عبر اعتماد تغيير جذري في الأسلوب واتخاذ إجراءات قوية، قد تكون مكلفة لكنها واقعية تهدف إلى تحسين أداء المدرسة العمومية، وهو ما تشتغلون عليه، السيد رئيس الحكومة المحترم، عبر اتخاذ تدابير تستهدف التلميذ والأستاذ المدرسة في نفس الوقت من خلال:

1- تعميم تعليم أولي بجودة يضمن الإعداد الجيد لتلاميذ التعليم الابتدائي ويضمن التمكن من التعليلات الأساسية عن طريق تتبع ومواكبة التفاوتات بين التلاميذ؛

2- خلق مسارات متنوعة بالسلك الثانوي من أجل محاربة الفشل والهدر المدرسي، توفير الدعم الاجتماعي المعزز لتهيئة الظروف المواتية

الباقى في السنة اللاحقة، حيث يتم في هذا الصدد توقيع اتفاقية إطار مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة من أجل الإشراف المنتدب على تنفيذ مشاريع بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية.

ويرسم سنة 2022 ستخصص 44 مليون درهم لدعم الرياضة المدرسية، يتم توجيهها لتأهيل البنيات الرياضية بالمدارس، وإنشاء 250 مركز رياضي بالمؤسسات الابتدائية التي لا تتوفر على هذه المراكز وإرساء مسار "رياضة ودراسة" بـ 75 مؤسسة، سيستفيد فيها إن شاء الله 5000 تلميذ من هذه المسالك.

أما فيما يخص تطوير الرقمنة والربط بشبكة الأنترنت، كهدف الحكومة إلى تعميم الأنترنت في 90% من المدارس في إطار تصور كامل يعزز المنظومة المعلوماتية في قطاع التعليم عن طريق تجديد المعدات وتوسعة النظام ديال "مسار".

فيما يخص اللغة الأمازيغية، فالعمل جاري على متابعة تعميم تدريسها، حيث سيبلغ عدد المدارس حوالي 1941 مدرسة ابتدائية سنة 2022، مع التكوين الأساسي والمستمر للأساتذة والمفتشين وأطر التربية في اللغة الأمازيغية. شكراً لكم.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

نتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعات وغير المنتسبين، تعقبياً على جواب السيد رئيس الحكومة. وأعطي الكلمة لفرقة التجمع الوطني للأحرار.. تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نغتم هته الفرصة للتوجه من جديد بصادق تنوينا بأداء الحكومة وبجراتها في مواجهة التحديات التي تعرفها بلادنا بكل مسؤولية، جاعلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من أولوياتها، في ظل هذا الارتفاع الهول للأسعار الذي يعرفه العالم بأسره، والذي يحاول البعض أن يوظفه يأساً لأغراض سياسية ضيقة، بغية التشويش على جهود الحكومة في التخفيف من آثار هته التحولات العالمية على المعيش اليومي للمواطن، فتجدهم تارة يوظفون حسابات مغلوطة، وتارة أخرى يوظفون إجراءات معقدة بدول أخرى، متغافلين عن خصوصياتنا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، مشيدين بتجنب الحكومة للحلول السهلة من أجل تجاوز أزمة الأسعار أو ترك المواطن يواجه تقلبات الأسعار لوحده، مشيدين بالخيارات

وانتظاراتهم وبمكثهم من تطوير مهاراتهم لمواجهة التحديات المستقبلية من قبيل التغيرات المناخية والقضايا البيئية والتقنيات الجديدة ومستجدات علم الابتكار.

وأمام هذا، وجب الحسم وبشكل سريع في النقاشات الجانبية الدائرة اليوم والتي أدخلت القطاع وضعية الاحتقان والخوض مباشرة في معالجة النواقص التي تعيق مسار تقدم التعليم العالي وضمان مردودية البحث العلمي، خصوصا وأن التقلبات التي عرفها العالم أظهرت مدى أهمية البحث العلمي في مجالات متعددة.

ولتجاوز هذه الاختلالات، نقتراح الإسراع في:

أولا، إخراج النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين لتحسين وضعيتهم، وفق قواعد تؤسس لإرساء مسار للتدرج والترقي المهني على أساس معايير الجودة والتبيز العلمي؛

ثانيا، تحسين جودة التعليم العالي، عبر افتتاح أكبر للجامعة على محيطها، كما نقتراح إعادة النظر في سلك الدكتوراه، مع إعطاء منح خاصة بهذا السلك للدراسة في جامعة أجنبية مقابل التزام المترشحين بالعودة للتدريس في إحدى جامعاتنا، مما سيمكننا من تنويع كفاءاتها؛

ثالثا، تعميم المنح الجامعية، على اعتبار أنها عامل مهم ومحفز للطلبة في مسارهم الجامعي يخفف من تكاليف الدراسة التي تثقل كاهل أسر الطلبة، خاصة ذوي الدخل المحدود منهم؛

رابعا، مواصلة إنجاز مخطط جامعة بكل جهة تماشيا مع ورش الجهوية المتقدمة وعملا بمبدأ العدالة المحلية ومسايرة لمجموعة من البرامج ذات البعد الجهوي؛

خامسا، تعزيز افتتاح أكبر للجامعات على عالم المقاولات كما يخول تطوير حاضنات مقاولات مبتكرة، وبذلك سيتمكن الباحثون والطلبة الحاملون لمشاريع المقاولات بناء على نتائج أبحاثهم من توظيف الموارد التي يستحقونها.

فيما يتعلق بالتكوين المهني: إن هذا المسلك يعرف تحديا كبيرا من خلال المواجهة بين إدماج الشباب في سوق الشغل وتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات الخاصة، التي أضحت في حاجة ماسة إليها بالرغم من الأعداد المهمة للشباب المستفيدين من التكوين المهني خلال العقدين الأخيرين، إلا أنه، للأسف، يبقى العرض الحالي من التكوين المهني يعاني من ضعف اعتراف القطاع الخاص، وإذ نعتبر داخل فريقنا أن هذا المسلك لدى العديد من الشباب يعد خيارا ثانويا وبديلا للفشل الدراسي أو لسوء التوجيه، نؤكد أنه يبقى خيارا أوليا إلا لفئة قليلة منهم، وهو ما يزيد من ضعف مردوديته، لذلك ندعو إلى تقليص هذه الفجوة عبر تبني الخيارات التالية:

أولا، تشجيع تطوير تكوين مهني بأساليب تربوية متجددة، يربط التجربة المهنية داخل المقاولات باكتساب الكفاءات الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

لدراسة والنجاح في الوسط القروي؛

3- الارتقاء بمهنة المدرس وتجويد أدائه، بتوفير تكوين أساسي ومستمر بجودة عبر كلية علوم التربية وانهاء بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، مع تعزيز تكوينهم الميداني، منوهين بما رصدته الحكومة (4 مليار درهم) للمناهج في إطار برنامج متكامل، يستفيد منه الأساتذة بأهداف محددة وغلاف مالي كاف، حيث سيمكن هذا البرنامج من تكوين 50.000 طالب في أفق 2026، وهو ما نحتاجه في ورش الإصلاح.

وفي نفس السياق، لا بد أن نوضح ما يروجه البعض من خلال تبنيه لهذا البرنامج في الولاية السابقة حيث لم يتمكن من تكوين سوى 8000 خريج بينهم ما يقارب 4% لم يلجوا قطاع التعليم، بحيث أن هذا البرنامج افتقد إلى الأجرأة والتنزيل في المرحلة السابقة واكتفى فقط بالترويج الإعلامي والسياسي المفتقد للإرادة السياسية ولتخصيص الموارد المالية الكافية، وهو ما لا يلبق برجال الدولة، لذلك نؤكد أن هذا البرنامج التكويني سيمكنكم من إنجاح ورش الإصلاح كباقي الدول التي حققت تقدما مهما في مجال التعليم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن خارطة الطريق المتخذة للنهوض بالمدرسة العمومية لن تتأق إلا بتأهيل المدارس وجعلها فضاء مناسبا للتعليم، خاصة في الوسط القروي ولاسيما لفائدة الفتيات القرويات، وهو ما أكدنا عليه في برنامجنا الانتخابي مستحضرين البعد الجغرافي والمجالي.

وعلى هذا الأساس، نشارككم الالتزامات التي قطعنا على أنفسنا مع المغاربة، وواقفون بأنكم ستحققون، إن شاء الله، بالرغم من صعوبة الظرفية، وعلى رأسها:

- أولا، وضع مخطط تربوي رقمي يجعل التكنولوجيات دعامة أساسية لمدرسة جيدة للجميع، لاسيما لتلاميذ العالم القروي، وتمكين الأطر التربوية من تملك مهارات وآليات الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة لمساعدتهم على أداء مهامهم؛
- ثانيا، توسيع شبكة المدارس الجماعية والتي أثبتت أنها بديل حقيقي للفضول الدراسية المعزولة؛
- ثالثا، توسيع شبكة النقل والإطعام المدرسي كبديل للداخليات وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالتعليم، كحل يستحضر البعد الاجتماعي للتلميذ بقاءه مرتبطا بكف الأسرة، خاصة في المسالك الأولى للتعليم لما يحتاجه الطفل في هته المرحلة من رعاية ودعم أسري.

فيما يخص الجامعة المغربية: لا تخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة، أهمية الجامعة وأدوارها الأساسية في كونها فضاء يعكس توجهات شباب المستقبل

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أي مشروع إصلاح لمنظومة التعليم ببلادنا لا يتطلب فقط تخصيص موارد مالية مهمة، بل يقتضي كذلك إلى اتخاذ قرارات صعبة وجريئة، قد تكون لها كلفة سياسية، مدركون لها ومستعدون لها بما تتوفرون عليه من شجاعة سياسية، لأنها تبقى قرارات تخدم مصلحة الوطن وتشكل ركائز إصلاح التعليم، كل ذلك من أجل ضمان مستقبل التعليم لأجيالنا في مدرسة صانعة للتميز وجامعة مشجعة للبحث العلمي ومراكز للتكوين المهني تستجيب لتطلعات المقاول الوطنية.

متيقنون بأنكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، قادرون على إنجاز ذلك، بالرغم من هذه الظروف الصعبة التي نعيشها جميعا. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن الحسنائي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للتفاعل مع عرضكم القيم، الذي تفضلتم بتقديمه، السيد رئيس الحكومة، أمام مجلسنا الموقر حول خطة إصلاح التعليم بالمغرب.

وفي البداية، أتقدم إليكم بجزيل الشكر على تجاوبكم مع أسئلة الفرق والمجموعات البرلمانية وحضوركم أشغال هذه الجلسة، التي نعتبرها محطة دستورية هامة، حيث نخوض اليوم في موضوع ذي أهمية بالغة، ويتعلق الأمر بالتعليم، باعتباره الأولوية الثانية بعد قضية وحدتنا الترابية، وكونه ضمن المرتكزات الأساسية للبرنامج الحكومي وللدولة الاجتماعية، التي تعتبر عنوانا بارزا لهذا البرنامج الممتد على خمس سنوات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا اليوم لسنا أمام مناقشة قطاع محدد بذاته، وإنما أمام مناقشة منظومة متكاملة، شكلت منذ فجر الاستقلال اهتماما جاعيا، أطرها حرص ملكي سامي من جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وجملة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، ويتجلى ذلك في مبادرات الإصلاح التي تعاقبت بتعاقب الحكومات باختلاف توجهاتها ومساراتها السياسية، وإن التقييم الموضوعي لكل المحطات الإصلاحية يبين بأنها لم تتسم بطابع الاستمرارية، بل تميزت بإصلاح الإصلاح في كل مرة تضطلع بها حكومة أو

وزير بهذا القطاع.

وفي هذا الإطار، نذكر بالنطق الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2013 الذي قال فيه ما يلي:

"من غير المعقول أن تأتي أية حكومة بمخطط جديد خلال كل خمس سنوات متجاهلة البرامج السابقة، لا ينبغي إخماد القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض ولا أن يخضع تديره للمزايدات والصراعات السياسية، بل يجب وضعه في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، غايته تكوين وتأهيل الموارد البشرية للاندماج في دينامية التنمية، وذلك من خلال اعتماد نظام تربوي ناجح"، انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ورش إصلاح التعليم لا يرتبط بالقطاع الحكومي في حد ذاته، وإنما هو ورش جماعي تتقاسمه الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص والنقابات وفعاليات المجتمع المدني والأسر، لذلك ينبغي أن نقر بأن المدرسة المغربية حققت - والله الحمد - مكاسب لا يستهان بها، لكن على الرغم من أهمية هذه المكاسب، فإن المنظومة التعليمية لا زالت دون الطموحات المرجوة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تبني خطة وطنية لإصلاح التعليم، عبر إطلاق مشاورات وطنية من أجل تجويد المدرسة المغربية، تحت شعار "تعليم ذو جودة للجميع"، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نعر عن تأييدنا لهذه الخطوة ونعتبرها توجهنا رصينا يتماشى مع التوجهات الملكية السامية وتفعيلا ملموسا للمنهجية الديمقراطية التشاركية، الأمر الذي من شأنه أن يعطي نفسا جديدا للمدرسة المغربية، ويساهم في تطوير بنيتها المعرفية، ويساعد على تجويد مناهج التعليم لفائدة أبنائنا وبناتنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن موضوع الإصلاح لا يعدم تراكمات ولا منطلقات ولا مرجعيات، فهناك الخطب الملكية السامية والدستور، ولا سيما في فصله 31 والميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وأيضا القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وإذا كانت آراء المجلس الأعلى للتربية والتكوين لها وجاهتها وأهميتها، فإننا نؤكد بأن مخرجات النموذج التنموي الجديد تشكل خارطة طريق للوصول إلى مدرسة الجودة وتكافؤ الفرص.

وإننا على يقين بأن وجود رئيس لجنة النموذج التنموي على رأس وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وأيضاً عضو هذه اللجنة على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، يشكل قيمة حقيقية وإسهاما وازنا ونوعيا في الإصلاح المنشود.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن المنظومة التعليمية مطالبة اليوم بالتفاعل مع سياقها ومحيطها، وذلك

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

الأخوات والإخوة المستشارات والمستشارين،

لقد استقر عزم إخوانكم في الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال على مناقشة السياسة العامة في مجال التعليم، لأننا نعتبر أن السنة الأولى من عمر هذه الحكومة الموقرة هي اللحظة المناسبة للتذكار بشأن الاختلالات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة للسياسات العامة، ولعل في مقدمتها ما يرتبط بواقع منظومة التعليم وآفاق الإصلاحات الممكنة. لكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، طريق الإصلاح، كما تعلمون، لم ولن يكون مفروشا بالورود، بالنظر لحجم التراكمات التدييرية للسنوات الماضية من جهمة، وبالنظر إلى أن جيوب المقاومة المستمرة في وضع العقبات تلو الأخرى في طريق الإصلاح، والذين لن يستسلموا بسهولة لإرادة هذه الحكومة، رغم جديتها ونزاهتها وإصرارها على تحقيق ما يصبو إليه المغاربة جميعا، وعلى رأسهم التوجهات السامية لجلالة الملك، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

إن واقع منظومة التعليم ببلادنا هو موضوع إجماع وطني لا مزايدة فيه، أغلبية ومعارضة ومجتمع مدني وأسر وأفراد، والإجماع نفسه يسكن مختلف هذه الفعاليات كما يسكن الأغلبية الحكومية حول ضرورة إحداث ثورة حقيقية في المنظومة وبلورة إصلاح حقيقي وجذري وسريع، يستجيب لتطلعات الشعب المغربي وللتوجهات الملكية السامية.

ولا أخفيكم سرا، السيد الرئيس المحترم، أنه بعد الاستماع لما تفضلتم بعرضه من حصيلة وبرامج مستقبلية، يمكن القول أن الحكومة وضعت أصبعها على مكامن الخلل، لتتجاوز الإشكاليات المطروحة، بكل عزم وإخاء وتضامن وقوة كبيرة لإبراز مدى أهمية هذا القطاع.

والفريق الاستقلالي، وهو بثمن عاليا ما تم إنجازه في مختلف المجالات، وخصوصا على مستوى الجهود المالي المبذول، والذي يمكن خلال هذه السنة من الرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم بحوالي 500 مليار سنتيم، بالرغم من الظروف الصعبة التي تجتازها بلادنا، فإنه يؤكد على أن الاختلالات التي يعرفها القطاع لم تكن ترتبط بالعامل المادي فحسب، بل تتجاوزها إلى ضرورة تعزيز الثقة ومبادئ الحكامة الجيدة والنجاعة والالتقائية وغيرها من الشروط التي لا حجة أبلغ من ذلك من حجم الاعتمادات المرصودة.

هنا، أود باسم الفريق الاستقلالي أن أقول أن قضية الإمكانات المادية اليوم أصبحت غير مطروحة، ولنا تجارب عدة بأن وفرت المادة ولكن النتائج أصبحت تعلمنا متذिला للمراتب الدنيا عبر العالم، فالسيد رئيس الحكومة، يجب دمقرطة التعليم وضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى تعليم ذو جودة عالية، تحسين الظروف المادية للمدرسين والأساتذة.

الوقت يداهمني على ما أرى، ولا يمكنني أن أناقش التعليم ومشاكل

من منطلق كون التعليم المجدي يجب أن يتلاءم مع التنمية ومتطلبات سوق الشغل، لذلك فإن الركائز الأساسية لخارطة الطريق تعتمد بالأساس على المتعلم، باعتباره محور العملية التربوية والمدرس باعتباره الفاعل الأساسي في تنمية الكفايات والمهارات والمدرسة باعتبارها النواة الأساسية للإصلاح والفضاء الحاضن للفعل التربوي.

لذلك اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أطرح على سيادتكم الموقرة بعض العناوين الكبرى التي نعتبرها من الأهمية بمكان:

أولا، ينبغي المزيد من تحسين الوضعية المادية والاجتماعية وحل المشاكل الإدارية المتعلقة بالفاعلين التربويين بصفة عامة والاهتمام بالتكوين المستمر؛

ثانيا، الحرص ثم الحرص على الإصاف والعدالة المجالية وتكافؤ الفرص، إن على مستوى البنيات والتجهيزات أو على مستوى الخدمات الاجتماعية كالنقل والإطعام وتعميم المنح؛

ثالثا، تقليص نسبة الهدر المدرسي، وذلك عن طريق الفرصة الثانية بالنسبة للمتقطعين؛

رابعا، تعميم المدارس الجماعية؛

خامسا، إعادة النظر في البرامج والمناهج وطرق التوجيه والحسم في لغة التدريس والانفتاح على اللغات العالمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الختام، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة بأن هذه الحكومة تملك إرادة حقيقية لإصلاح التعليم، ولنا اليقين بأن طموحاتنا لن تتوقف عند مجرد طرح الخطط والبرامج، بل ستعمل على تنفيذ التزاماتها من أجل تمتيع جميع المغاربة على قدم المساواة من تعليم جيد.

أخيرا، ندعو لكم، السيد رئيس الحكومة، ولكافة أعضاء الحكومة الموقرة بالمزيد من التوفيق والنجاح في مسارك هذا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين وسبط النبي الأمين جلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره وأطال بقاءه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تعاقب أكثر من 30 وزيرا على تدبير القطاع، فضلا عن تغير هيكلته في كل تعديل حكومي وغياب الاستقرار السياسي في تدبيره، نسجل بأسف شديد إصرار الحكومة الحالية على مواصلة هذا المسار المطبوع بإصلاح الإصلاح وتشخيص التشخيص، رغم اعتماد بلادنا للرؤية الاستراتيجية ولقانون إطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي حظي تحت الإشراف السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبموافقة المجلس الوزاري، كما حظي بإجماع مختلف المكونات السياسية والمهنية والمجتمعية، داخل المؤسسة التشريعية وخارجها، إلا أن وبدل العمل على مواصلة تنزيله، نتفاجؤ، السيد رئيس الحكومة، بتغييب هذا الورش الإستراتيجي في السياسة القطاعية المنتهجة، وإلا ما معنى فتح مشاورات جديدة حول المدرسة المغربية وإطلاق مناظرات جهوية أخرى لهدر الزمن السياسي والتنمية؟

وفي هذا السياق، نذكركم مرة أخرى بما جاء في إحدى خطب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، حيث قال جلالتة: "ذلك أنه من غير المعقول أن تأتي حكومة جديدة بمخطط جديد، خلال كل خمس سنوات متجاهلة البرامج السابقة، علما أنها لن تستطيع تنفيذ مخططاتها بأكملها، نظرا لقصر مدة اثنتاهما، لذا فإنه لا ينبغي لإقام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، ولا أن يخضع تدبيره للمزايدات والصراعات السياسية"، انتهى منطوق جلالة الملك، حفظه الله.

ثانيا، في نفس الاتجاه، إذا كانت الحكومة تخالف رأينا في الموضوع، فأين تتجلى خطواتها العملية في استكمال تنزيل هذه المرجعية القانونية الملزمة بعد 9 أشهر خلت؟ وما هي الأجنحة الحكومية المسطرة لتفعيل هذا القانون الاستراتيجي غير المسبوق في تاريخ بلادنا؟ وما السر في عدم عقد اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين، التي ترأسونها السيد رئيس الحكومة المحترم، لأي اجتماع منذ تنصيب الحكومة؟ وتتمنى صادقين أن يكون ذلك سهوا.

ثالثا، صلة بما سبق، وإذ نسجل التراجعات غير المفهومة، خاصة في مجال التعليم العالي، من قبيل توقيف العمل بنظام "الباشلور"، رغم نجاعته المتأكدة دوليا، وإلغاء الالتزامات الحكومية السابقة المبرمة مع عدة مجالس جهات في مجال إحداث مؤسسات جامعية في العديد من الأقاليم والجهات، والتي وفرتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، الأرضية لجزء منها من موقعكم السابق كوزير للفلاحة، فإننا نطرح سؤالا كبيرا حول هذه التراجعات: هل هي ناتجة عن قرار حكومي أم إجراء قطاعي؟ وما موقف الأحزاب الممثلة في الحكومة من مآل هذه المؤسسات الجامعية الهامة والضرورية؟

رابعا، من جهة أخرى، تؤكد مجموعة من تصريحات أعضاء الحكومة وأغلبها أن من دوافع عدم مبادرة الحكومة إلى تقديم بدائل لدعم القدرة الشرائية للمواطنين في ظل أزمات الوباء والغلاء وشح الساء، هو الحرص على عدم المس بإصلاح التعليم والصحة.

التعليم والأهداف التي نرجوها من التعليم في دقائق بسيطة ومعدودة، لأن حجم الإصلاح يجب أن يشترك فيه الجميع، كل من همته، الوزارة تقوم بواجبها، وهنا لا بد من أن أوثق بوزارة التعليم، لأنها كرسست جهودا كبيرة بأن اجتمعت مع النقابات، نقابات تعليمية بخصوص معضلة أساتذة الأكاديميات أو المتعاقدين، فإن هذه المبادرة لا بد وأن نخرج منها بنتائج جد إيجابية، ليس للتعليم فقط، بل يصبح التعليم قدوة ناجحة في جمع شتات المتعاقدين وجمع شتات النقابات ذات تمثيلية للخروج من الأزمة، وأية أزمة طرحت إلا وسنجد أنفسنا ملزمين بمقاومة الفساد ومقاومة ما يعيق مرحلة التقدم، خاصة في مجال التعليم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يجب أن ننوه بعزيمتكم ومن خلالكم البرنامج الذي تسعون إلى النهوض بقطاع التعليم في العالم القروي، في الحضري وفي مجالات متعددة، وها نحن اليوم بدأنا نحني ثمارها، ثمار الجهود التي بذلت من خلال نتائج البكالوريا التي أصبحت تشرف المغرب بصفة عامة.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، علينا أن نلتف جميعا حول منظومة التعليم، وما يمكنش، لا تقبل بأن كل وزير يجيب (le staff) ديالو عاود ثاني (rebelote) نبدأ من الأول، احنا بدينا بداية طيبة حسب توجه سيدنا والإرادة ديالكم الطيبة، فكبخصنا نستمر، ويمكن لنا نصلحو بعض النقائص إن هي بدت لنا، فيجب أن نعتني بهذا التعليم، والوقت يدهمني، لا بد أن أؤكد أن لساننا سيكون دائما لسان صدق ودعم "لأن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيتي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أئيب". والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
تجاوزت الوقت.
الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار التفاعل مع جوابكم، ومن موقعنا كدراسة سياسية لا تربط بالمواقف بالمواقع، نود التأكيد على ما يلي السيد رئيس الحكومة المحترم:

أولا، استحضارا لمسارات الإصلاح في قطاع التربية والتكوين منذ استقلال بلادنا، والتي بلغت حوالي 15 مشروع إصلاحية، في ظل

علاقة لها بانتظارات المواطنين، ناهيك أن القطاع أصبح قطاعا مكلفا تبحث الدولة عن منفذ لتمويله، علما أن التمويل ليس هو الإشكال الحقيقي، بل المشكل يكمن في كيفية النهوض بقطاع يتأسس عليه مصير أمة بأكملها، في وقت أضحت فيه المعرفة سلعة محكومة بقوانين التجارة التنافسية من عرض وطلب ورجح وخسارة.

السيد الرئيس،

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق، لا تكفي بخطط واستراتيجيات متسارعة وأحيانا ارتجالية تستجيب لإكراهات ظرفية فقط، بل تقتضي توفر الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي، ويمكن من تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكويناً.

فلا يمكن بكل حال من الأحوال أن نختزل الإشكالات الكبرى لمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والتصورات المتاحة لتجاوزها في ظل ولاية حكومية أو ولايتين، لأن الأمر يتعلق بقضية وطنية كبرى، مازالت بعد قضية وحدتنا الترابية، هي الشاغل الأساسي لكافة المغاربة.

السيد الرئيس،

قد تكون حكومتكم محظوظة، إذ تحملت المسؤولية في ظل امتلاك بلادنا لرؤية إستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030، واعتماد النموذج التنموي الجديد الذي أوضح الرؤية في العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع التربية والتكوين، وهذا من شأنه أن ييسر مهمتكم في إجراء هذه التوجهات الكبرى وتصريفها في برامج عملية ومقررات تشريعية وتنظيمية وتديرية، تعطي جرعة من الأمل لكل الشعب المغربي في إصلاح حقيقي وملمس لهذا القطاع، الذي يرهن بلادنا في حاضرها ومستقبلها، في ظرفية دولية صعبة يسودها الشك وعدم اليقين.

السيد رئيس الحكومة،

إن مفاتيح التعليم لا تتطلب بالضرورة صرف أرصدة مالية ضخمة، بمبررات التهيئة والإصلاح المعاري وتوفير العتاد الديدانكي، ولا الانكباب السنوي على التغييرات في البرامج والمناهج والرؤى ولا إطلاق مشاورات أفقية، بدون استشارة القواعد والأعمدة التربوية، كذلك التي دعت إليها الوزارة الوصية، بل تتطلب العمل على إعادة الثقة بين الثلاثي المشكل لكل عملية تعليمية، ويتعلق الأمر بـ (الأستاذ والتلميذ وولي أمره).

السيد الرئيس،

إن إشكالية النموذج التنموي الجديد وما جاء في كل من القانون الإطار والبرنامج الحكومي تكمن في التنزيل الميداني لها والقدرة على إقناع الفاعل الميداني في الانخراط الإيجابي لإنجاحه، وهذا يقتضي:

- التساؤل عن مسار ومآل المشاريع التربوية السابقة، وهل حققت

لهذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن تجليات هذه الإصلاحات على أرض الواقع وما هي البصمات المؤكدة لهذه الأولويات؟
خامسا، وفي نفس الاتجاه، نسجل كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، تطلعات الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية إلى تنفيذ وعود الأحزاب المثلة في الحكومة في الترسيم الموعد، والإعلان عن الجدولة الزمنية لتنفيذ الزيادة في أجور الأساتذة، علما أننا ما زلنا نؤكد من موقعنا أن حل هذا الملف هو تنزيل خيار التوظيف الجهوي العمومي وتعميمه على باقي القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية عبر تشريعه في النظام الأساسي للتوظيف العمومية، بضمانات قانونية تضمن المساواة بين جميع موظفي القطاع العام.

لا بد كذلك أن نستوضح، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول التدابير القانونية والتنظيمية والعملية لتنزيل مخطط ترسيم وتعميم الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين، والذي أعدته الحكومة السابقة، وحول مآل المخطط التشريعي للحكومة لإصدار باقي المراسم التطبيقية ومراجعة القوانين القطاعية للمنظومة بعد أزيد من 20 سنة على اعتمادها، علما أن حملة 3 سنوات المحددة في قانون الإطار لفعل ذلك ستنتهي يوم 28 غشت 2022.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الإله حيدر:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله ﷺ

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعيد التأكيد مرة أخرى باسم الفريق الاشتراكي على أنه لا تنمية ولا تقدم بدون معالجة شاملة لمنظومة التعليم ببلادنا.

هذه المنظومة التي يجمع الرأي العام الوطني، على أنها في حاجة ماسة إلى وصفة سحرية لمعالجة ما يمكن معالجته، فمسلسل الإصلاحات والقرارات والمخططات تبدأ وتنتهي دون أن تخضع لأي تقييم أو تشخيص موضوعي من شأنه أن يساهم في معالجة جزء من هذه الاختلالات، بدءا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي، ثم الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 التي تحولت مقاصدها الكبرى إلى قانون إطار من المفروض أن يجسد تعاقدنا وطنيا ملزما للجميع، لنصل اليوم إلى نتائج لا

رئيس الحكومة لموضوع الصحة وبرمجة موضوع التعليم في هذه الجلسة الشهرية التي يعقدها مجلسنا الموقر اليوم يؤكد انخراط البرلمان بمجلسيه في دعم وإسناد المجهودات المبذولة لتوطيد دعائم الدولة الاجتماعية، ولا يمكننا والحالة هذه إلا التنويه بكل الإجراءات الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين وللمواطنات والتخفيف من وطأة تقلبات السوق الدولية، وندعوها للمزيد ونؤكد دعماً الكامل والموصول لها لتنفيذ برنامجها الطموح.

وبخصوص موضوع جلستنا اليوم "واقع التعليم وخطط الإصلاح"، فإذا عسانا نقول اليوم حول التعليم بعد كل الذي قيل وكتب؟ سيما ما تضمنه تقرير النموذج التنموي الجديد وكذا جميع التقارير والآراء العميقة التي أعدها المجلس الأعلى للتعليم.

يكفي إذن أن نشير في هذا الحيز الزمني الضيق إلى الأولويات الملحة للإصلاح، وفي مقدمتها النهوض بأوضاع شغيلة هذا القطاع وإنصافها ورد الاعتبار لها وجعلها في قلب الإصلاح ومعالجة المطالب ذات الطابع الاجتماعي، التي قدمتها المنظمات النقابية للحكومة.

نحن متفقون مع السيد وزير التربية الوطنية على أن التحدي الأبرز اليوم هو تحدي الجودة، ومدخلها الأساس هو التكوين الصلب لهيئة التدريس وضمان تمتعها بحقها الدائم في التكوين المستمر، لذلك لا يسعنا إلا التنويه بإشراف السيد رئيس الحكومة الشخصي على توقيع اتفاقية إطار حول تنفيذ برنامج تكوين أستاذات وأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، والتي رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 4 مليار درهم على مدى 5 سنوات.

إن إصلاح التعليم يتطلب كذلك منح التلميذ المغربي الفرصة للتمكين من اللغات الأساسية في مراحله المبكرة، لأننا ما فتئنا نسمع منذ تشكيل الحكومة تصريحات من طرف السيد وزير التعليم العالي حول وجوب تمكين الطلبة من اللغات الأجنبية كي يتمكنوا من الولوج إلى سوق الشغل، وعلى أهمية هذه الفكرة وأيضاً على الرغم من وجهتها، إلا أن التمكين من اللغات يتعين أن يتم في السنوات الأولى من التعليم وأن يكون مفتوحاً أمام جميع المغاربة ضماناً للعدالة وتكافؤ الفرص ما بين أبناء الوطن الواحد.

وهناك خصائص كبيرة على مستوى المؤسسات التعليمية في العالم القروي، لذلك فإنه لا يستقيم الحديث عن الجودة في ظل حجرات دراسية تفتقر للحد الأدنى من ظروف التعليم، وهو الأمر الذي نعتقد أنه يجب أن يكون موضوع تعاون قوي وكبير ما بين القطاع الوصي من جهة وما بين الجماعات الترابية وسائر السلطات العمومية، لأن بلوغ ذلك لا يعني فقط إصلاح واقع التعليم في العالم القروي، بل يؤكد أيضاً أننا نتقدم في معالجة التفاوتات الاجتماعية التي كانت وراء الدعوة الملكية السامية إلى إقرار نموذج تنموي جديد.

علينا أن نقر بأننا لن نتمكن من إصلاح التعليم عبر الآليات التقنية على

أهدافها وغاياتها، أم فشلت أو أفضلت، وهذا يتطلب إجراء تقييم موضوعي يمكن من الحكم عليها بالفشل أو الإفشال؛

- يقتضي كذلك إرساء المبادئ الدستورية وإقرار ربط المسؤولية بالمحاسبة لإعادة الثقة بين المؤسسات ومختلف مكونات المجتمع المغربي وإعطاء المصدقية لقرارات وتقرير لجن التتبع والافتحاص في منظومة التربية والتكوين من أجل ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للقطاع الخاص، لمراقبة وضبط الاختلالات التي يعرفها في علاقته بما هو تربوي واجتماعي ووطني.

السيد الرئيس،

إن تطوير الجامعة المغربية يقتضي الاعتراف بالكفاءات الوطنية وتحميلها المسؤولية في إطار الوضوح والشفافية وليس، كما يروج في وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية، بناء على الخلفيات السياسية والحزبية المتحكمة في بعض التعيينات في مناصب المسؤولية الجامعية على مستوى المؤسسات والعمداء وغيرهم.

لا شك، السيد الرئيس، أن الاستخفاف بقيم الاستحقاق والمجادة والكفاءة العلمية في تولي المسؤوليات بقطاع التعليم العالي وغيره لن يزيدنا إلا تراجعاً وتأخراً وتكريساً مخزياً لبعض الممارسات المشينة التي لاحت مؤخراً في الساحة الجامعية.

وهي مناسبة السيد رئيس الحكومة لتتورنا وتنوير الرأي العام الوطني حول مصير ومآل الاتفاق الذي وقعته الوزارة الوصية مع النقابة الوطنية للتعليم العالي، وخاصة الاتفاق المتعلق بالنظام الأساسي للأساتذة الباحثين.

السيد الرئيس،

لقد آن الأوان أن نترفع جميعاً عن حساباتنا الضيقة، أغلبية ومعارضة، وأن نضع اليد في اليد من أجل التوجه رأساً إلى الإصلاحات الحقيقية الكفيلة بالنهوض بمنظومة التربية والتكوين، باعتبارها المدخل الرئيسي والشرط الأساسي لكل تنمية شاملة ومنشودة.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد الخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

إن تخصيص مجلس النواب للجلسة الشهرية الأخيرة المخصصة لمساءلة

يستأثر موضوع إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، باهتمام متزايد من قبل جميع الفعاليات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نظرا لأهميته البالغة في تقوية وتحسين مؤشرات التنمية المنشودة.

وقد أفضى التشخيص المتكرر للمنظومة التعليمية، إلى الإقرار بالأزمة المتواصلة للتعليم ببلادنا، حيث ما تزال هذه المنظومة تئن تحت وطأة العديد من الأعطاب، وذلك نظرا لتبديد التراكبات الإصلاحية التي عرفها هذا الملف عوض تميمها ومواصلتها، وهو ما جعل موضوع إصلاح التربية والتكوين يتأرجح بين الطموح والانتظارية خلال السنوات الماضية.

وقد أكد جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطاب العرش لسنة 2015، قال جلالتة: "إن إصلاح التعليم يظل عماد تحقيق التنمية ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمنة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن تزعزعات التطرف والانغلاق"، انتهى خطاب جلالة الملك حفظه الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يجب النظر اليوم إلى المنظومة التعليمية ببلادنا كمشروع مجتمعي شامل ومتناسك، الهدف منه هو تكوين مواطن كفؤ، مسؤول ومشجع بقيم المواطنة الصالحة والانفتاح على ثقافات أخرى، عبر تعزيز منظومة النزاهة، خصوصا في مجال التوظيف بالمدرسة والجامعة المغربية ومحاربة الفساد وتمكين المتعلمين من منظومة قيم وأخلاق ثابتة ودائمة.

ومن موقعنا كممثلين لأرباب المقاولات والقطاع الخاص، نؤكد بشدة على أهمية العلاقة الوطيدة بين الاستثمار وأهمية الرأسمال البشري، الذي يشكل مكونا أساسيا لتشجيع الاستثمار وفعاليتها، وهو ما يتطلب العمل على ترسيخ مفهوم المقاولة وريادة الأعمال في البرامج الدراسية، بحيث نقترح إضافة مادة ضمن مقرر المستوى الابتدائي تتعلق بالمواطنة وتلقين المبادئ الأساسية للمواطن الصالح (le civisme) وتلقين المهارات الأساسية (soft skills) للتلاميذ ابتداء من المستوى الإعدادي، وأيضا إدماج ريادة الأعمال (l'entreprenariat) في الأسلاك التعليمية.

بالإضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية للتلاميذ (des stages) ابتداء من المستوى الثانوي، لتمكينهم من اكتشاف المقاولة وفرص الشغل التي تتوفر لهم في المستقبل، وهو ما يدفعنا اليوم للحديث عن أهمية النهوض بالتكوين المهني، باعتباره أحد أهم الآليات التي تهدف إلى تطوير الأجير والمقاولة، وهنا نتحدث عن تطابق التكوين مع فرص الشغل وحاجيات المقاولة، نظرا للمقاربة التي تعتمدها مراكز التكوين المهني التي تركز على العرض أكثر من الطلب.

وهنا نطالب أن تكون برامج التكوين موجهة أكثر على الطلب وحاجيات المقاولة، وفق نظام التدبير المفوض للتكوين المشترك مع القطاعات (la gestion déléguée des instituts de formation)،

أهميتها، إن إصلاح التعليم يمر وجوبا عبر ربطه بالثورة الثقافية والذهنية المطلوبة، التي يجب أن تسري في سائر البنيات الاجتماعية في بلادنا، وهو أمر يبدو أقرب إلى التنظير أو الترف الفكري، والواقع أنه أحد أبرز الدروس المستفادة من التجارب العالمية الناجحة التي تمكنت فيها أمم من جعل التعليم قاطرة حقيقية للتنمية الشاملة والازدهار.

ولا يسعنا إلا التنويه بالأولوية التي أعطاها وزارة التعليم الأولي، ولكننا، وكما عبرنا عن ذلك سابقا، ننبه إلى وجوب العناية بالمربيات اللواتي يشتغلن في ظروف صعبة وفي بعض الأحيان محجفة، كيف لنا بلوغ ذلك والمربيات تعاني من الحيف؟ وكيف يمكن جعل التعليم الأولي مدخلا للإصلاح العميق للمنظومة إذا كانت النساء اللواتي يشتغلن به تعانين من تأخر المستحقات ومن التهديد من الطرد؟ إن الجواب في هذه الحالة بالإحالة على مدونة الشغل، لا يعفي الوزارة من مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية وللتدخل لحمايتهن.

وأخيرا، ونحن ندرك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنكم وعاون بالخسارة الكبرى والتي تنجم عن الهدر المدرسي، الذي بلغ حسب الأرقام الذي أعلن عنها السيد الوزير مؤخرا 331.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، ولعل هذا أكبر جرس إنذار لنا جميعا للمجتمع وللحكومة على حد سواء، لأن الهدر المدرسي هو باب الشرور والمفاسد، والتلميذ الذي لا نستطيع توفير الشروط له لجعله لا يغادر المدرسة قد نجده غدا في أقبية السجون أو ساحات الإجرام.

لذلك نهبب بالحكومة إلى جعل وقف هذا النزيف في مقدمة مداخل الإصلاح، وتتمنى من الله عز وجل الشفاء لأمر المؤمنين، نصره الله، والأمن والأمان لمملكتنا الحبيبة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكركم، السيد رئيس الحكومة، على عرضكم القيم وخطتكم الواضحة لإصلاح هذا القطاع المهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم كل التجارب والإصلاحات التي استنزفت جهودا تديرية وموارد مالية هامة، ما زالت المنظومة التعليمية ببلادنا تعيش على وقع اختلالات وأعطاب هيكلية متعددة التظاهرات: الاكتظاظ، الهدر المدرسي، عدم اكتساب الكفايات والمهارات، غياب وتدهور البنيات التحتية، التفاوتات المالية وعدم ملاءمة أو مواكبة احتياجات الاقتصاد الوطني، البطالة، ما يحول دون اضطلاع منظومتنا التعليمية بأدوارها في جر قاطرة التنمية، وهو ما جعل المغرب يحتل رتبا مخجلة، بناء على تقارير مؤسسات دولية: اليونسكو، البنك الدولي أو الأمم المتحدة ومؤسسات وطنية كالمجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للتربية والتكوين نفسه الذي أقر بالوضعية المتردية للمدرسة بصفة عامة، وأساسا للمدرسة العمومية.

ولعل القاسم المشترك لكل محاولات الإصلاح وإصلاحات الإصلاح التي عرفها هذا القطاع هو افتقادها للرؤية الاستشرافية والمقاربة المندجة والأمثلة المتعددة: كإغفال التعلم الأولي في البرنامج الاستعجالي، ومؤخرا اعتماد (bachelor) والتراجع عنه دون سابق إنذار، مع ما ترتب عن ذلك من هدر للزمن الجامعي وللمجهودات الفكرية وللممولات ومن الخبطة لدى الأساتذة والطلبة؛ كل هذا ينم عن غياب الإرادة السياسية.

فإصلاح المدرسة العمومية ليس أمرا تقنيا أو قطاعيا بحثا، بل هو في صلب الإصلاح المجتمعي الشامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، هو استثمار، هو مسألة سياسية بامتياز، تقتضي الإجابة عن إشكاليات كاللغة مثلا، الانفتاح، مكانة البحث العلمي، التمويل، وليست مجرد تغيير في الأدوات والبرامج وآليات التدبير الإداري؛ إصلاح التعليم يقتضي استحضار البعد الحقوقي باعتباره حقا من الحقوق الدستورية.

السيد رئيس الحكومة،

إن طموح الأسر المغربية والتلاميذ وطموحنا كاتحاد مغربي للشغل، هو أن تتوفر هذه الإرادة السياسية من أجل تعليم ذي جودة، السيد الوزير، شعار الحملة ديا لكم اللي طلقها الوزارة الوصية من أجل تجويد المدرسة العمومية في الخمس سنوات القادمة، ونحن ننتظر اليوم مخرجات هذه المشاورات في إطار خارطة طريق واضحة المعالم، تعكس انخراط الدولة الفعلي في تأهيل وتطوير تعليم عمومي جيد يضمن تكافؤ الفرص.

خارطة الطريق تستمد مشروعيتها من القانون الإطار كذلك كترجمة قانونية للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وكذلك من تقرير النموذج التنموي، وأضيف، السيد رئيس الحكومة، ومن شعار الدولة الاجتماعية.

وكذلك تنطلق من الإشكالات الرئيسية تدبير أو الحكامة على مستوى صناعة القرار مركزيا وجمويا وإقليميا، جودة التعليم، أو جودة التعلم ومنظومة الموارد البشرية، باعتبارها المحرك الفاعل للعملية التربوية برمتها والمقوم الأساسي لأي إصلاح، فتدبير الموارد البشرية في القطاع يعاني من

على غرار أشنو كين في قطاعات أخرى مثل السيارات والطيران، باش نسايرو متطلبات سوق الشغل.

السيد الرئيس،

لابد من الاهتمام بموضوع آخر جد مهم، هو البحث العلمي والابتكار، من خلال وضع مخطط وطني لتنمية البحث العلمي والابتكار، وهو ما يتطلب الرفع من الميزانية المخصصة لمجال البحث والتطوير، بحيث هاذ المجال كيشكل محرك حقيقي لعجلة الإنتاج والنمو، حيث لا يتعدى 0.8% من الناتج الداخلي الخام، في حين أن المتوسط العالمي هو في حدود 2%.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن رؤية الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإصلاح منظومة التعليم التي تضمنها الكتاب الأبيض حول مقترحاتنا لتزليل النموذج التنموي الجديد تتطلب العمل على مجموعة من النقاط أبرزها:

- تسهيل ولوج الشباب إلى التكوين، من خلال تنويع أشكال التكوينات وملاءمتها مع احتياجات سوق الشغل، وكذلك من خلال تنمية وتعميم الرقيبات كأداة تعليمية؛
- كوجود أيضا دمج التحولات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية في البرامج وتفضيل الكيف على الكم؛
- إدماج مسألة تقوية تعلم اللغات والمهارات الشخصية في جميع مستويات المنظومة التعليمية؛
- إعادة النظر في نظام تقييم المكتسبات والتوجيه.

وفي الأخير، أود أن أعبر عن مساندة ودعم الاتحاد العام لمقاولات المغرب لكم، السيد رئيس الحكومة، وثقتنا في قدرة الحكومة على النهوض بواقع التعليم ببلادنا، حتى يضطلع بأدواره الرئيسية في تنمية البلاد ونهضتها الاجتماعية والاقتصادية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات،

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أشكركم جزيل الشكر على تفضلكم بمناقشة هذا الموضوع الهام الحيوي والجوهري، والذي يعتبر حجر الأساس لمستقبل بلادنا.

لكن، قبل أن أتعلم في الموضوع اسمحو لي أن أستغل هذه الفرصة للتنويه بعمل الحكومة ومجهوداتها واستمرارها في الإصلاحات الهيكلية لمختلف القطاعات، رغم الظروف الصعبة والمحيط العالمي الاقتصادي والسياسي غير المناسب، حيث رغم كل هذه الصعوبات تبقى بصمتكم، السيد رئيس الحكومة، كرجل تدبير قوي بكفاءته وخبرته ويقدرته على إدارة الحوار مع كافة الشركاء واضحة، حيث تمكنتم من تمنيع المكتسبات وتدبير المخاطر رغم الصعاب.

السيد رئيس الحكومة،

بالعودة لموضوع المساءلة، فنذ 1957 عرفت بلادنا أعدادا كبيرة ومختلفة من برامج الإصلاح لمنظومة التربية الوطنية، بداية بإنشاء "اللجنة العليا لإصلاح التعليم"، مروراً بـ"اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1958" ثم "لجنة التربية والثقافة" في نفس السنة وبعدها "المناظرة الوطنية حول التعليم" بغاية معمورة سنة 1964، والتي تقرر بها اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم في جميع المراحل والشروع في تعليم اللغات الأجنبية ابتداء من التعليم الثانوي، ليليها إحداث "المجلس الأعلى للتعليم" سنة 1970 و"المخطط الخماسي" سنة 1973، ثم مشروع الإصلاح لسنة 1980 و"اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم" لعام 1994 ثم المصادقة على مشروع "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" سنة 1999 وإحداث "المجلس الأعلى للتعليم" سنة 2006، وبعد ذلك المخطط الاستعجالي الثلاثي 2009-2012 والتدابير ذات الأولوية و"الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى لإصلاح التعليم" منذ 2015 وفي أفق 2030.

كم هائل من البرامج والمحطات التي ضمت مناقشات وإصلاحات وتصورات ومجهودات استثمارية كبيرة جدا، لكن النتائج تبقى دائما محدودة، ليقى تعليمنا يعاني اختلالات كبرى على رأسها عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات التطورات السريعة والفجائية التي يعرفها سوق الشغل والاقتصاد والتكنولوجيا عالميا ومحليا.

السيد رئيس الحكومة،

إشكالات عميقة، السيد الوزير، ناتجة عن التنوع الفئوي وتعدد الأنظمة، النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية وأنظمة خاصة بالأنظمة الخاصة بأطر الأكاديميات أو من فرض عليهم التعاقد والأطر المشتركة وهيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا، ما أصبح يشكل عائقا للتدبير الاستراتيجي والارتقاء بالكفايات والوظائف وتأهيل العنصر البشري وتحقيق الجودة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، ونحن نتطلع إلى جانب الأسر المغربية إلى الارتقاء بمنظومتنا التعليمية، نؤكد على:

- ضرورة الإسراع بإخراج القوانين والنصوص التنظيمية لتنزيل مضامين القانون الإطار، عبر منهجية ديمقراطية تضمن إشراك الفرقاء الاجتماعيين؛
- توفير البنيات التحتية بالموازاة مع التصدي للفقر والهشاشة والفوارق المالية والفوارق المبنية على النوع الاجتماعي، التي لازالت تحرم آلاف الفتيات في القرى من الولوج إلى المدرسة أو متابعة مسارهن التعليمي؛
- تجهيز وصيانة مؤسسات التربية والتكوين؛
- وتعميم الربط بشبكات الماء والكهرباء والمرافق الصحية؛
- وتعميم الولوج إلى الانترنت ذي الصيب العالي على كل أقاليم المملكة... إلخ؛

- الارتقاء بالتعليم الأولي وتعميمه؛

- والعمل على الإدماج الكامل للتعليم الخصوصي ضمن المنظومة التعليمية واعتباره مرفقا عموميا يخضع للمراقبة والحكامة؛
- الانخراط في اقتصاد المعرفة من أجل بناء جيل جديد قادر على الاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الرابعة وامتلاك المعارف والمهارات الضرورية للانخراط في وظائف الغد؛
- النهوض بوضعية رجال ونساء قطاع التعليم بكافة شرائحهم ماديا ومعنويا.

وهذا الصدد، وحيث أنه أصبح لزاما إعادة صياغة نظام أساسي جديد موحد كشرط أساسي للارتقاء بالمدرسة العمومية، فقد انخرطت الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل كقناة أكثر تمثيلية بالقطاع في ورش إصلاح النظام الأساسي باللجنة المختصة.

أملنا السيد رئيس الحكومة أن يثمر عملها وأن تسهروا، انثوما، السيد الوزير، على إصدار قانون أساسي موحد ومدمج ومنصف لـ 300.000 موظف وموظفة بقطاع التعليم.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

في بلادنا إحدى أهم أسباب تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية، لأنه يسير بسرعات مختلفة بين العام والخاص من جهة وبين المجال الحضري والقرروي من جهة أخرى، حيث اشتغلت الحكومات المتعاقبة على المؤشرات الكمية مثل مستوى التعميم دون استحضار الجودة والمضمون التربوي، وغابت الحكامة الجيدة ومبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويمكنكم الرجوع إلى تقارير المجلس الأعلى للحسابات للوقوف على مدى هدر المال العام في إصلاحات، كان مصيرها الفشل باعتراف رسمي.

إن بناء الدولة الاجتماعية يرتكز أساسا على تعليم عمومي مجاني وجيد، يحقق الإنصاف والتماسك المجتمعي، فبلادنا في حاجة ماسة لمدرسة وطنية موحدة مرجعيتها قيم التحرر والحدثة والفكر العقلاني والحس النقدي وثقافة المساواة وترسيخ قيم الهوية الوطنية المنفتحة، ونحن نؤكد على أن النهوض بالمنظومة التربوية يستلزم الحرص على أن يلج الإصلاح فصول الدراسة وأن يمس أساسا التلميذ والمدرس والبرامج والمناهج الدراسية.

السيد رئيس الحكومة،

لا يمكن إصلاح التعليم دون إعادة الاعتبار للأطر التربوية والإدارة والإدارية وضمان استقرارها المهني، لأنها تعتبر أهم فاعل في تنزيل أي رؤية إصلاحية، وفي هذا السياق ندعوكم إلى إدماج مبريات ومرمي التعليم الأولي والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الأساسي للتوظيف العمومية، وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية لكافة فئات التعليم المدرسي والاستجابة لمطالب أساتذة التعليم العالي واحترام استقلالية الأكاديميات والجامعات، وهذا لن يتحقق إلا باعتماد مبدأ الحوار الجدي والمسؤول مع النقابات الأكثر تمثيلية، لخلق تعبئة داخلية حول الإصلاح والمساهمة في رفع التحديات والرهانات المطروحة والإجابات على لإشكالات.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد حاجة المغرب اليوم للتنمية ومدخلها الأساسي ديمقراطية المدرسة وتعميمها في البوادي والمدن، عبر تعليم عمومي مجاني وجيد وموحد، يعتمد على أطر إدارية وتربوية محفزة ومواكبة تكوينها الأساس والمستمر وفتح آفاق تطوير مسارها المهني في إطار الوظيفة العمومية، كما يعتمد على مناهج وبرامج تحرر العقل وتسلحه بالقيم والمعارف الحديثة والمتطورة ومواكبة للتطور والتحول المتسارعة، التي يعرفها العالم اليوم.

السيد رئيس الحكومة،

معلوم أن التعليم الجيد يتطلب مؤسسات مجهزة أحسن تجهيز ومتوفرة على المرافق الأساسية وتقدم النقل والتغذية ومنح تشجيع الأسر المعوزة، تحفيزا لها على تلمذ بناتها وأبنائها.

كما يجب تشجيع البحث العلمي والابتكار وتمويله ووضع مخطط وطني، يسهل في عودة الخبرات المغربية المتميزة والتي غادرت بلادنا في اتجاه بلدان

يبقى دائما طموح الجودة في التعليم ورفع تحدي تقليص الهدر المدرسي وهدر الإمكانيات المرصودة وتحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والقضاء على الفوارق المجالية هي الغاية المرجوة.

نحن اليوم، السيد الرئيس، لسنا في حاجة لاستعراض المؤشرات الواردة في التقارير الدولية أو الوطنية، ولكن في حاجة لوقفة تأمل وتفكير بمشاركة الجميع وبمسؤولية الجميع: الحكومة، الأحزاب، النقابات، المعلمين والأساتذة، الطلبة والتلاميذ وأولياءهم ثم المجتمع المدني، القطاع الخاص والقطاع العام، الكل مطالب بالإجابة على تساؤلات عميقة: لماذا هذا الكم من الإصلاحات وهذا الكم من المجهودات لكن بنتائج محدودة؟ لماذا تبقى المنظومة التعليمية الوطنية غير قادرة على مساهمة التطورات الاقتصادية وسوق الشغل؟

السيد الرئيس،

منذ سنة 1957 وعلى رأس كل 3 سنوات منظومة إصلاح جديدة، ولم نصل بعد إلى تحدي الجودة والملاءمة مع النسيج الاقتصادي، لم نصل بعد للحد من الهدر بمعناه العام، واستحضر هنا، السيد الرئيس، كلمة السيد والي بنك المغرب بلجنة المالية بمجلس المستشارين الأرباء الأخير، والتي من خلالها عبر بشكل صريح أن إصلاح التعليم رافعة أساسية لمواجهة مظاهر الهشاشة ببلادنا ورفع تحدي التنافسية الاقتصادية ببلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة الإخوان والأخوات المستشارين والمستشارات،

يعتبر الإصلاح الشامل للتعليم على جميع المستويات والتعليم الأولي إلى التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي من أهم المداخل لتحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يقتضي إرادة سياسية لا تقف عند مستوى الخطاب، بل تتجسد في رؤية إصلاحية وإجرائية عملية تمس كافة عناصر منظومة التربية والتكوين، ولهذا يجب اعتبار الاستثمار في التعليم العمومي استثمارة استراتيجية ينطلق إصلاحه المستعجل من تعبئة كافة المتدخلين والفاعلين عبر مقاربة تشاركية وتعبئة مجتمعية لإعادة الثقة في التعليم العمومي والسمو بمكانته الاعتبارية.

للأسف، بعد أكثر من 14 برنامج إصلاحية، لازالت نتائج تعليمنا العمومي في المراتب الدنيا حسب مؤشرات التقييم الدولية، وأصبح التعليم

نلاحظ أن السياسات المتبعة تتجه بشكل أساسي نحو التمكين للغة أجنبية واحدة دون سواها، على حساب تهميش اللغات الوطنية: العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية كالإنجليزية والإسبانية.

نعبر كذلك عن قلقنا من جراء التراجع السريع عن مشروع طموح لإرساء نظام دراسات عليا مبني على النموذج الأنجلوسكسوني المرتكز على (bachelor) والذي يحمل طموحا كبيرا للارتقاء بتعليم جامعي يعزز مهارات وكفاءات المتخرجين، وتمسك الحكومة بنموذج آخر تبين أنه غير قادر على تمتيع الطلبة بمهارات حياتية وبشخصيات مستعدة للانخراط في الحياة العملية، بدعوى غياب إمكانات لدى الحكومة وعدم قدرتها على تعبئة ما يقتضيه الانتقال إلى نموذج (bachelor) وتعميمه على الجامعات.

والغريب أن التخلي عن هذا النظام، تم بسرعة حتى قبل إتمام ما أطلقتته الحكومة من مشاورات حول التعليم الجامعي.

ويساورنا القلق كذلك حول انخراط وزارة التربية الوطنية في مسار جديد للمشاورات على أهميتها وجدواها في تغييب تام للقانون الإطار، الذي توافق عليه المغاربة بعد جهود مضيئة أشرف عليها المجلس الأعلى للتربية والتكوين، والذي دخل منذ سنوات في مرحلة من الفراغ المؤسسي، نتمنى أن يتم تجاوزه بسرعة، لما لهذا المجلس من دور مهم في ضبط استمرار سياسات تربوية في أزمنة تتجاوز الزمن الحكومي القصير والمتقلب، فالتقطعة مع مخططات الإصلاح أمر غير مستحب في استمرارية السياسات العمومية، اللهم ما تعلق بالقطع مع العمل وفق أجدات تعكس المصلحة الوطنية في التربية والتعليم.

لا نخفي كذلك أن إصلاح التعليم يقتضي كذلك تسريع عملية تعميم التعليم الأولي وجعله مرحلة أساسية لبناء شخصية المتعلم وتعزيز مكونات القيم ومكونات الانفتاح اللغوي في هذه المرحلة، مع ضرورة التمييز بين الانفتاح اللغوي والفرنسة، فتوسيع انتشار الإنجليزية أهم لأجيال الغد من افتحهم على الفرنسية لوحدها.

ندعوكم، السيد الرئيس، في الأخير كذلك لتسريع إصدار النصوص التطبيقية للقانون الإطار، كما أكدتم في كلمتكم لتجنب العشوائية التي يتم تنزيلها بواسطة مذكرات بدون مرجعية قانونية واضحة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

تعرف كيف تستقطب هذه الخبرات والعمل على تحقيق تراكم الكم والكيف في مجال التكوين والاهتمام بتطوير مهارات وكفاءات عالية في مختلف المجالات والميادين، إلى جانب الاهتمام بالبحوث والدراسات في مختلف المجالات والميادين.
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يمكنكم تسليم مداخلتكم.

شكرا.. أعتذر.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

يطيب لنا في البداية أن نقدم التهاني الخاصة لكافة التلاميذ والتلميذات والطلاب والطالبات الذين اجتازوا امتحاناتهم بنجاح، ونتمنى التوفيق لمن تنتظره امتحانات أخرى.

فأحد المؤشرات الأساسية لنجاح المنظومة التعليمية بالنسبة للأسر المغربية هي مؤشرات النتائج في نهاية السنة، وخاصة نسبة النجاح في امتحانات البكالوريا، والحمد لله هذه النسبة ترتفع من سنة إلى أخرى، ويعود الفضل في هذا النجاح من جهة أولى للتضحيات الجسام التي تتحملها الأسر في دعم أبنائهم وبناتهم، ومن جهة ثانية لتضحيات رجال ونساء التربية والتكوين وانخراط معظم الأسرة التربوية في تقديم كل ما تستطيع لدعم التلاميذ والتلميذات، رغم الظروف الصعبة التي يشغل فيها رجال ونساء التعليم واقصاؤها من كافة التحفيزات المادية التي يستفيد منها موظفو وموظفات باقي القطاعات، فترجو من الحكومة التفكير الجدي في تخصيص نساء ورجال التربية والتكوين بمناسبة العطلة الصيفية وعيد الأضحى، بشكل مباشر أو عبر مؤسسة الأعمال الاجتماعية، سواء بسواء.

السيد الرئيس،

ونحن نقاش إصلاح التعليم، لا بد أن نسترشد بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي حث فيها على أن إصلاح التعليم يجب أن يهدف، أولا، إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات واتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية، لكننا

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الحضور،

السيد رئيس الحكومة،

احنا تنذاكرو على الإصلاح ديال التعليم، أنا غنبدنا لك بواحد المقولة ديال مؤسس دولة سنغافورة: "غيرت مكانة المعلمين من الطبقات الدنيا إلى المكان اللائق بهم، وهم من صنعوا المعجزة"، وحاليا سنغافورة هي رقم 1 في التعليم واحنا رقم 101، إلى بغيني تصلح التعليم تهلى في رجال ونساء التعليم، الإمكانيات المادية والبشرية.. صحيح الميزانية ديال الوزارة تترفع، ولكن وضعية رجال التعليم متأزمة، السيد رئيس الحكومة.

قبل ما ندخلو في بعض التفاصيل، لابد، السيد رئيس الحكومة، أن أتقدم بالتهاني الخاصة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لكافة التلميذات والتلاميذ اللي نجحوا في البكالوريا ومن طبيعة الحال منهم التلميذ زايد لحروسي الحاصل على معدل 19.44 بجهة الدار البيضاء، متمنين بالتوفيق للذين لهم طبيعة الحال الاستدراكية.

العبرة، السيد رئيس الحكومة، ليست بكثرة التشخيصات، راه عينا ما نشخصو، راه من الاستقلال واحنا اللجنة الوطنية ها الميثاق الوطني، المخطط الاستعجالي والكوارث اللي خلى بالإضافة إلى الرؤية الاستراتيجية.

هاذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 خصنا نعرفو النصف ديالها فين هو، السيد رئيس الحكومة، التقييم.

الحكومة السابقة دارت واحد اللجنة، هذيك اللجنة اهتمت بطبيعة الحال اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين، هاذ اللجنة عقدت آخر اجتماع ديالها في يونيو، أش دارت؟ وهاذ اللجنة دارت اتفاقيات قطاعية مع القطاعات الحكومية باش تنزلو قانون الإطار، عاد غنديرو المشاورات وكذا.. المشاورات صافي دبا خصنا الخدمة، خص العمل، السيد رئيس الحكومة.

قانون الإطار فيه إجماع، نتعاونو عليه ماشي إجماع بصراحة، لأن كين مشكل ديال الفرنسية، واحنا كان عندنا موقف كنا صوتنا ضدها بطبيعة الحال بالمناسبة، لأن خص التناوب اللغوي ماشي الفرنسية فقط، راه خصنا الأجنبي.

لذلك ما يسعينش الوقت، السيد رئيس الحكومة، إلى بغيتو تصلحو التعليم تهلاو في رجال ونساء التعليم، أول مدخل هو الإسراع بإخراج النظام الأساسي ديال رجال التعليم وانصاف الفئات المتضررة بطبيعة الحال، كين الأساتذة اللي تنعرفو فرض عليهم التعاقد، وعدتو أنكم في الحملة الانتخابية باش تحلو المشكل ديالهم ما تحلش.

المقصيون من خارج السلم، ملحقو الإدارة والاقتصاد والملحقون التربويون، الأساتذة حاملو الشهادات، المطالبون بالترقية، "أساتذة الزنزانة 10"، ضحايا النظامين الأساسيين، بالإضافة للمساعدين التقنيين والإداريين

المكلفون خارج إطارهم الأصلي، دكاترة التربية الوطنية، بالمناسبة نعاودو نقولو بعض المناصب لم يعلن عن نتائجها في سابقة غريبة ما عرفنا علاش. الناس دوزو المباراة، خرجو النتائج إلى ما نجح حتى واحد قولو ما نجح حتى واحد، انتوما تكتمتو خبعتو ذاك الشئ، خليتو الناس طالعة هابطة، هاذ الشئ ماشي معقول، السيد رئيس الحكومة.

أيضا، كين القضية ديال المسلك ديال الإدارة التربوية، أطر التوجيه والتخطيط، الأساتذة المستبرزون، فئات أخرى التعليم الأولي اللي عاد ظهر، عندنا ضحايا كثر، راه كين فئات كثيرة، السيد رئيس الحكومة، راه كين لا إلى ما كانش الاستقرار في منظومة التعليمية لا أعتقد على أن الإصلاح غادي يزيد للقدام.

إلى كاتو.. صافي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد المستشار، انتهى الوقت، شكرا.

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

هو الحقيقة الإصلاح ديال التعليم شحال ما تعطل وشحال ما ضعينا سنوات وأجيال، وأنا شخصيا نتعتبر أنه مهم كانت الكلفة ديالو، غادي تكون رخيصة أمام المستقبل ديال أولادنا.

اليوم عندنا تصور واضح للإصلاح وعارفين فين غادين، لكن اختيارنا كذلك اخترنا كذلك مع السيد الوزير أننا نطلقو مشاورات موسعة، يعني أنه كين رؤية، ولكن الرؤية خصنا نشوفو المواطنين اللي كيارسو في هاذ الشئ أشنو هي الأفكار ديالهم، وكانت اجتماعات فالجهاث كلها، وإن شاء الله على ما قال لي السيد الوزير بأنه غادي يكمل خلال هاذ جوج ديال الأسابيع اللي جاية، وغتكون (la restitution) يعني إن شاء الله في شتنبر غيكون واجدين، يعني شنو هو ما المقترحات النهائية اللي اليوم فهاذ النقاش اللي احنا كنتكلمو فيه اعطينا بعض الملامح ديال بعض التوجهات اللي بغينا بلادنا باش تمشي فيها، لأن إصلاح التعليم هو أمر كيم كل المغاربة، وباش ينجح خص التملك ديالو من الجميع.

فلهنا حتى هاذ الحوار اللي كين غيخلي أنه إن شاء الله غيكون واحد التملك، لأن الأفكار جات نابعة من عند الفاعلين القطاعيين وغيتملكو أكثر التنزيل ديال هاذ العمل.

سبق لي قلت، العملية التعليمية هي مبنية أساسا على العلاقة بين التلميذ والأستاذ، لأن الأستاذ خص تكون عندو الرعاية اللازمة والتي تتبدا بالتكوين المناسب، تتبدا بالتكوين، بعينا أسانذة يكونو كيغيو المهنة ديال التدریس وتكون اختيارات في بداية المسار المهني ديالهم.

وأنا هنا بغيت نشكر السيد الوزير السي بنموسى وكذلك الطاقم اللي تيشغل معه وكافة الشركاء الاجتماعيين في قطاع التعليم، لأنهم غادين بواحد الطريقة مثالية وفي جو من الثقة المتبادل، تيشغلو على كل الملفات وكاين اجتماعات أسبوعية تقنية وانطلقت جلسات الحوار على أساس مفتوح دون قيود وشروط ممكن أنها توقف هاذ الحوار، وإن شاء الله أنه كسنتما أنه نوصلو لهذا (le statut) الموحد في أقرب الوقت إن شاء الله في النقاش اللي كاين بين السيد الوزير وبين النقابات وبين الفاعلين في هاذ القطاع، وكنتقول أنا نتقول بأنه اليوم يعني اليوم هو الوقت باش نلتقيو جميعا باش نبنو (l'éducation) ديالنا:

أولا، لأنه انتوما كنتشوفو هاذ الحكومة، ولكن غرجع لها من بعد، لأنه بدينا بكرى، اليوم في البداية ديال الحكومة كاين واحد البرنامج ديال التعليم اللي هو واضح اللي قبل من السنة الدراسية المقبلة اللي غادي يدخلو لها إن شاء الله، عندنا الأمور واضحة اللي غادي نشغلو بيها واللي غادي نزيدو بها، و (donc) عندنا 4 سنين إن شاء الله باش نطبقو هاذ البرامج اللي هي جيدة، هذي اسميتو..

ثانيا، كاينة القريحة، كاينة (la volonté) كاينة باش نشغلو. كاين كذلك أنه رؤية واضحة وغادي تشوفوها، أنا اليوم اعطيت واحد العدد ديال بعض الأفكار اللي هي كبيرة ديال ما يمكن أن يقع في المستقبل، ولكن التطبيق ديال هاذ الشيء وكيفاش غادي تنزل للميدان، غادي يجي السيد الوزير إن شاء الله في (septembre) وغادي تكون عندو الإمكانيات أنه غادي يوضح بصفة مرزنة أشنو هي الحاجة الأولى اللي غادي نهبطو والثانية والثالثة وأشنو هو (l'agenda) وكيفاش غادي نخدمو وكيفاش غنشغلو، وأشنو هو الأولويات وعلاش هاذ الأولويات، وهاذ الشيء راه اليوم (on est en train de lever) إذن هاذ الرؤية اللي كاينة وهاذ العقيدة اللي كاينة وهاذ (la volonté) اللي كاينة، رغم الإكراهات الكبيرة الاقتصادية اللي كاينة، احنا تنديرو التعليم من الأولوية ديال الأولويات.

فلهدا أنا نتقول الإخوان اللي الشركاء ديالنا في القطاعات الاجتماعية، بما فيهم النقابات والناس اللي هذا.. بأنه هذا هو الوقت (ne ratez pas le) rendez-vous باش نلقاو واحد النظام موحد، (ne ratez pas ce) rendez-vous (en plus) عندكم (un homme) عندكم راجل وزير ديال الحوار اللي باغي يتحاور واللي باغي يلتقى معكم الحل، ولكن في إطار المسؤولية اللي عندنا، في إطار الإمكانيات ديال الدولة اللي هي موجودة، (donc) إلى ضيعنا هاذ الفرصة راه صعب باش زعما تكون فرص أخرى،

ويفضل الشهادات ذاك الشيء اللي كيطلع من هاذ (consultations) أننا في الطريق الصحيح، وسمحت بتكريس مجموعة من الأمور اللي جات في خارطة ديال الطريق.

الإصلاح وضع المسار التعليمي للتلميذ في صلب المعاملة وجعل من المواكبة التربوية والبيداغوجية أحد أهم الأسس اللي تتقوم فيها التدخلات ديالنا.

بالفعل، التلاميذ ما بغاوش يلمسو الفرق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص، وهذا حقهم وحق ديال المغاربة، وغادي نزيدو نهمو بالجوانب الاجتماعية، خاصة فالعالم القروي، لأننا خصنا نحقو مدرسة الإنصاف وديال تكافؤ الفرص، لأنه إلى كان النجاح فردي لكن احنا الدور ديالنا هو نوفرو للجميع فرص النجاح من بعد كل واحد على قدر الإمكانيات الذاتية ديالو واللي اعطاه الله غادي يختار المسار ديالو، وغادي نزيدو من الداخليات وغادي نزيدو كذلك من المطاعم المدرسية وكذلك المدارس الجماعية، وغادي نزيدو نعملو على توفير النقل المدرسي، خاصة بالعالم القروي.

التلميذ خصو يجي للمدرسة فواحد الظروف اللي هي خصها تكون مزبانة ويبقى بالمدرسة اللي تتوفر فيها الظروف اللي هي جيدة، هاذ الشيء اللي غادي يخلينا باش نقصو من الهدر المدرسي.

المغاربة بغاو مدرسة ماشي الدور ديالها فقط غير التعليم، بغاو يلقاو فيها فضاءات ترفيهية، مكتبات، ملاعب رياضية، قاعات للأكل وفضاءات للمواهب، والآباء بغاو مدارس تكون فيها حراسة ويكونو وليداتهم في أمان، بغاو مدارس ذكية.

كاين أنه.. كما كاين بعض التلاميذ اللي بغاو مدارس اللي تكون ذكية وفيها سبورات إلكترونية، كما في نفس الوقت يعني كاين تلاميذ آخرون اللي بغاو غير أقسام فالمستوى ومراحيض والنقل المدرسين وخصنا نلقاو يعني هاذ التوازن ببلادنا إن شاء الله فالمستقبل.

خطة الإصلاح جابت من الأولويات ديالها العناية بالحياة المدرسية وتأهيل الفضاءات المدرسية، وغادي نعملو على تقوية المؤسسات، استقلالية المؤسسات للملاءمة للميزانيات المخصصة لها، وغنتكون إن شاء الله منظومة ديال مراقبة جودة المؤسسات، وغادي نمشيو كذلك في أفق 27 باش تكون كل المدارس تكون عندها الإمكانيات ديال التنظيف والحراسة وكذلك (la connexion) ديال الأنترنت، إذن كاين طموحات اللي هي يعني في المستوى ديال الطموحات اللي بغاو المغاربة اللي بعينا نعملوها إن شاء الله في هاذ الاستراتيجية.

وهذي إجراءات اللي يمكن راه هي بسيطة، ولكن راه متفق عليها الجميع وبدينا في التنزيل ديالها، وخصنا تقريبا (2.6 milliards DH)، 2.6 مليار درهم لتأهيل المؤسسات التعليمية.

وكذلك من الأهداف هو تقصو من الاكتظاظ اللي تعرفو الأقسام ديالنا، وهنا كذلك لا بد ما نتكلم على الموارد يعني البشرية، لأن كيف ما

بأن كايته رؤية واضحة، قبل منها تكلمنا على الشغل وعلى الاستثمار وقلنا بأن كايته رؤية واضحة.

اليوم نتكلمو على التعليم وتنقولو بأن كايته رؤية واضحة، واللي جاي قريب إن شاء الله غادي يبين هاذ الرؤية بصفة كبيرة، لأنه غادي يعطيها واحد (l'élan) إن شاء الله باش تمشي، وهاذ الشي راه قليل أنه راه تيدار في السنة الثالثة ولا الرابعة قبل ما تمشي الحكومة، واش عندك الوقت تطبق ولا ما تطبقش؟ احنا في الأول ديال الحكومة، وغادي نخرجو هاذ الشي للوجود، وذيك الساعة إلى ما نجحناش في التنزيل ديالو راه المسؤولية ديالنا وما غنقلبوش على شي مسؤول (fantôme) وتقولو هاذ راه مسؤول ولا هاذ، غادي نقولو بأنه ما توفقتناش، ولكن غادي نتوفقو لأنه عندنا رجالات ونساءات داخل هاذ الحكومة اللي هوما في المستوى واللي عندهم واحد (la volonté) باش يزيدو للأمام.

إذن، فقط أنه في ظروف عالمية صعبة، في ظروف اقتصادية صعبة، المغرب قابط الطريق ديالو، في السكة، الحمد لله، غادي في الاستثمارات ديالو وما غاديش نضيعو الوقت، لأنه كان بيدي أنه في هاذ الشي كمو اللي تنجيو نتكلمو على حاجة أخرى اليوم، وما نتكلمو لا على صحة ولا على (éducation) لأنه ملي نتكلم على الصحة يعني من بعد خصها (les moyens) ديالها، ملي نتكلم على الشغل والاستثمار خص (les moyens) ديالو، ولكن قلنا إيه هذا (c'est un choix) لأن هاذ الشي اللي خصنا نخليوه للمغاربة، والمغاربة الأزمة غادي تشوفو قريب تبدى تمشي إن شاء الله، غادي تبتدا تمشي، ما غاديشاي تبقى طول السنين، ولكن من بعد خصك تقول للمغاربة أش خليتي لهم؛ واش خلتي لهم غير الكلام على الأزمة، أو لا كين واحد العمل اللي هو إيجابي.

فقط البارح أنا في الحقيقة تبعت في التلفزيون النقاش اللي كان عندكم مع السيد بايتاس في البرلمان البارح، واللي نبغي نقول أنه عوض الزايدة في الأسعار ديال الألباش ديال العيد، كان على بعض الفرقاء السياسيين يهيمو بملفات أو المخلفات ديال التدبير ديالهم لقطاع التعليم، اللي ثقل الميزانية ديال الأسر المغربية واللي احنا اليوم نتحاولو باش نعالجوه.

هذا هو الخطاب الواقعي اللي خصنا نتكلمو، (c'est très facile) هاذي طالعة، هاذي هابطة، لا الحولي ماشي 1000 درهم راه 5000 درهم، أنتوما تتعرفو المغاربة لأن ملي تمشيو للسوق راه كين الحولي ديال 5000 و6000 وديال 2000 و1700 و2500 وديال 1000 درهم حتى هو كين، كل واحد كيلقي ذاك الشي اللي غادي يلتقى، وذاك الشي غادي يدخل الفلوس للبادية.

المهم أنه بعد سنوات من الجفاف، لأن في هاذ الأربع سنوات الأخيرة ماشي عام ديال الجفاف، الأزمة ديال الماء اللي نتكلمو عليها دبا وذاك الشي جات من تراكبات قلة الأمطار لسنوات وسنوات، فهاذ الأزمة اللي كايته

ولكن ما غنضيعوهاش، لأنه احنا عارفين بأنكم تتفهمنوا واحنا نتفهمنكم وعارفينكم وعارفيننا، وعارفين بان بغينا جميع المصلحة ديال البلاد وهذا أنا بالنسبة ليا هذا (c'est un message fort) ونتمنى على الله أنه في الشهور القليلة المقبلة نحاولو نلقاو شي اتفاق مع السيد الوزير ديال التعليم في هذا، وكناؤك ونعاود نأكد بأنه (c'est maintenant) هذا هو الوقت باش نخرجو من هاذ الأزمات ديال التعليم، ونبداو واحد المرحلة جديدة إن شاء الله في المستقبل.

إلى اسمحتو، احنا عارفين بأنه هاذ الموضوع تيهكم وتيهم أي أسرة مغربية، وتشكركم مرة أخرى على اختياركم ديال هذا الموضوع وللتفاعل ديالكم على هاذ الموضوع، وأنا قلت بأنه هذي بعض الأسابيع فاش دزت في مجلس النواب أنها الأزمات اللي كنعيشوها هي أزمات غير مسبوقه واللي كيعيشها العالم هي غير مسبوقه وغلاء أسعار والمواد الأولية تتخليك أن خصك ولا بد تدير اختيارات، ولكن رغم (l'inflation) اللي كايته، واللي هي بالمناسبة أقل من (l'inflation) اللي كايته في (le contour) ديال (la méditerrané) اللي كله ولا واحد العدد ديال، الغلاء ديال المواد الطاقية، الغلاء ديال (le blé)، الغلاء ديال (le gaz)، الغلاء ديال واحد العدد ديال المسائل، الدولة رغم كلشي هاذ الشي حاولت أولا تنقص الضغط على ما يمكن هذيك السيدة اللي في الدار ديالها أو اللي تطيب واللي خصها تشري الطحين وتشري هذا.. بالإمكانات اللي كايين، ولكن كذلك خيلنا البرامج الاجتماعية ديال الدولة الاجتماعية اللي عاملين من الأولويات.

راه شوف احنا كمسؤولين واقعيين، احنا راه أحسن حاجة للمسؤول السياسي هي يجي يقول لك شفتي دبا راه عندنا واحد الأزمة كبيرة وما عندناش الإمكانيات ولكن شفتي هاذ الشي راه الفالطة ديال هذاك وديال هذاك وهذاك وهذاك، ونشغل الناس، هكا كيفاش عاملين وما نديرش البرامج ديالي، وملي تسالي 4 سنين ونقول غالب الله راكم شفتمو الأزمة اللي كانت فيها، راه ما قدرتشاي نخدم ما كانوش عندي الإمكانيات باش نخدم.

فهذا ماشي هذا هو البرنامج ديال هاذ الحكومة ولا ديال رجالات والنساء ديال هاذ الحكومة، هاذ الحكومة ديال المعقول ملي تتكون كين الغلاء غنقولو كين الغلاء، ملي تنقولو خصنا نقصو على المواطن من هنا تنقولو نقصو على المواطن، ملي تنبغيو تنوشيو (transport) تمشيو للبلاصة اللي خصنا نمشيو، ملي تنبغيو نقصو على الغاز تنقولو أش غادي نديرو، ملي حاجة أخرى ما تنقدروش عليها لأننا نتعرفو غادي تجيب لنا توقف الحركة ديال الاستثمار وهذا، فالحمد لله أنه بلاد ما نقصاتشاي من الاستثمار ديالها (publique) من اللي كين في (le budget) ما عاوناش رجعتنا باش نقصو من الاستثمار، بالعكس احنا زايدين في الاستثمارات ديال القطاعات الاجتماعية.

الآن، هاذي شهر تكلمنا ولا قبل من شهر تكلمنا على الصحة واعطينا

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية المنعقدة طبقاً لأحكام الفصل 100 من الدستور حول موضوع "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

وفي البداية، أهنيئ باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين كافة التلميذات والتلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا برسم الموسم الدراسي الحالي 2021-2022، وفي مقدمتهم التلميذ زيد لحروسي الحاصل على معدل 19.44 (شعبة الفيزياء)، متمنين التوفيق والنجاح للمستدركين.

وهي مناسبة لتقييم مدى تنزيل الأهداف المسطرة في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ومدى التزام الحكومة بتنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 71.15 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، علماً أننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب صوتنا ضد هذا القانون لتضمنه بعض المقتضيات التي تتنافى مع الوثيقة الدستورية ومع مستجدات البحث العلمي على الصعيد الدولي، ومنها ما عرف إعلامياً بمسألة "فرصة التعليم"، فقد نص دستور 2011 في فصله على إمكانية اللغة العربية وألقى على عاتق الدولة مسؤولية حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها، وأن اللغة الإنجليزية تحتل مرتبة الصدارة بالنسبة للبحث العلمي على الصعيد الدولي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعاني قطاع التعليم ببلادنا من أعطاب مزمنة رغم البرامج والمخططات التي تم إطلاقها منذ السنوات الأولى للاستقلال، ورغم التطور الملحوظ في الميزانية المخصصة لهذا القطاع، فبلادنا لازالت قابضة في الرتبة 101 عالمياً، تسبقنا دول عانت حتى الماضي القريب من ويلات الحروب والكوارث.

وبالتالي، فإن العبرة ليست بكثرة التشخيصات ولا بكثرة التقارير المنجزة، وإنما بمدى توفر الإرادة لدى الحكومة من أجل اتخاذ تدابير وإجراءات عملية وجريئة لانتشال منظومة التعليم من الاختلالات التي ظلت تتخبط فيها.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بمحطات إصلاح قطاع التعليم على مدى العقدين الماضيين، وهي:

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي 1999؛
- المخطط الاستعجالي؛
- الرؤية الاستراتيجية 2015/2030.

راه كانوا سنين راه الناس كاع ما تيعيدو، والحمد لله الخير موجود، فين ما مشيت اليوم كاين الخير وكاين الأمانة اللي مناسبة لكل واحد، يمكن واحد ما لقاش ذاك الشي اللي بعا، ولكن (l'essentiel) أنه في ظل أزمة عالمية، أزمة ديال الماء، أزمة ديال قلة تساقطات الأمطار، الحمد لله، أنا الناس تشتغل، الناس خدامين والمغرب واخذ السكة ديالو في الطريق الصحيح.

أشكر الحكومة على الالتزامات ديالها مع المواطنين، لأن كل واحد فيهم تيعمل عمل، ما تكلمناش اليوم على القطاع ديال التعليم العالي، غادي تجي مناسبة، إن شاء الله، حتى هو باش تكون فيه شي مناقشة، ولكن بغيت غير نظمتن الإخوان اللي تيشغلو في هاذ الشي ديال التعليم العالي أنه عندهم نقاش جيد مع السي الميراوي السيد الوزير باش نشوفو الآفاق، لأنه وجد واحد الرؤية واضحة اللي تناقشوها معه على الإصلاح ديال القطاع، (au même temps) في هاذك الإصلاح ديال القطاع راه كاين العنصر البشري اللي هو جد مهم، اللي خصو ظروف كيفما العنصر البشري اللي كاين عند التعليم اليوم اللي تكلمنا عليه، العنصر البشري حتى هو (Il est très important) عندك في القطاع، غير باش تقولو بأنه ماشي ساليينا هاذ 3 القطاعات صافي حسبنا، راه احنا خدامين، احنا خدامين وكاين أولويات، شوية ديال الصبر، المغاربة راه تيفهمو، وخا تطلع تقول الحولي بـ 7000 درهم راه المغاربة تيفهمو وتيعرفو الواقع فين كاين، واحنا هنا باش نفهمو، باش نشرحو، باش نهضرو بالواقع.

شكراً لكم.

السيد الرئيس:

شكراً لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

أشكر السيدات والسادة الوزراء على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

تمة مداخلة المستشار السيد حسن نازهي:

.. إلى جانب الاهتمام بالبحوث والدراسات في مجالات الصحة والبيئة وكل مجالات المعرفة التي تخدم الإنسان والبيئة وتضمن الأمن الغذائي والطاقي، وبذلك يضطلع التعليم بمهامه كقاطرة للتنمية وكسلم للترقي الاجتماعي.

مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

باسم الله الرحمن الرحيم

والإداريين والمكلفون خارج إطارهم الأصلي، ودكاترة التربية الوطنية، وخريجو مسلك الإدارة التربوية أو ما يعرف بالمسلكيين والإسناد، وأطر التوجيه والتخطيط والأطر المشتركة، والأساتذة المستبرزون وفئات أخرى..):

✓ تعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل المنظومة، وذلك بتخصيص 10 في المائة من الميزانية السنوية لهذا القطاع؛

✓ توفير البنيات التحتية ووسائل العمل لإنجاح تعميم التعليم الأولي وجعله تعلمًا ذا جودة؛

✓ إخراج اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج إلى حيز الوجود، وإصلاح المناهج والبرامج التعليمية، مع اعتماد التعليم بالتناوب (حضورى / عن بعد)؛

✓ تأهيل الموارد البشرية من خلال تمكين 100 ألف أستاذ سنويا من التكوين المستمر وتحسين ظروف التكوين المستمر، والسماح للموظفين باجتياز مختلف المباريات بشكل سلس؛

✓ ضمان تمثيلية النقابات في المجالس الإدارية للأكاديميات ومراجعة المقترضات المنظمة لانتخابات ممثلي اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء؛

✓ مراجعة موعد تنظيم والإعلان عن نتائج الحركات الانتقالية، مع تقدير مجهودات الأطر العاملة وتضحيات رجال ونساء التعليم بكل ربوع المملكة؛

✓ الإسراع باستكمال التسوية المالية لجميع المترقبين بالاختيار والامتحان المهني.

وفي الختام، لا يعقل، السيد رئيس الحكومة المحترم، التراجع عن مجموعة من الحقوق التي يمنحها القانون بمقتضى مذكرات وزارية في ضرب سافر لمبدأ تراتبية القوانين. فلا يمكن أن نكتفي بمجرد مذكرات لوضع شروط محكمة بدون أي سند قانوني المسائل تهم حقوق المواطنين والموظفين (مثلا بمذكرة تم رفع سن التقاعد النسبي إلى 30 على خلاف باقي القطاعات. بمذكرة حرمان الآلاف من اجتياز مباريات الأكاديميات بإقرار 30 سنة. وآخرها مذكرة اشتراط 15 سنة للولوج إلى سلك الإدارة التربوية والتوجيه والتخطيط).

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الشأن التربوي في كثير من أبعاده، شأن عرضي وأولوية وطنية ملحة ومسؤولية مشتركة حسب المادة 6 من القانون الإطار، لذلك لجأت الحكومة السابقة إلى إحداث اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والتي عقدت لقاءها الرابع بتاريخ يونيو 2021.

ولهذا الغرض أبرمت اتفاقيات للشراكة بين عدة قطاعات حكومية من أجل تنزيل أحكام القانون الإطار، تحدد بدقة مجالات التدخل والتزامات الأطراف، فما هي حصيلة تنفيذ هذه الاتفاقيات؟ وهل آليات التتبع والقيادة المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات تشتغل؟ !!!

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن الآن في المرحلة الثانية من تنفيذ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030. والمطلوب هو تقديم الحصيلة المرحلية. كما أن الإشكالات التي تواجه قطاع التعليم لم تكن دائما مرتبطة بقلة الموارد المالية، بقدر ما ارتبطت بالحكامة في التدبير.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بالخلاصات المؤلمة التي توصل إليها المجلس الأعلى للحسابات بخصوص المخطط الاستعجالي الذي خصص له غلاف مالي مهم فاق 40 مليار درهم، حيث عرى هذا التقرير الفساد الإداري والمالي خلال مراحل تنفيذ برامج المخطط.

إن التخطيط الاستراتيجي في قطاع مثل التعليم يتم عن وعي الدولة بأهمية هذا القطاع، الذي لم يعد ذا بعد اجتماعي فقط، بل أصبح له بعد اقتصادي أيضا، فالاقتصاد اليوم مبني على المعرفة، وهناك بعض الدول التي بنت نهضتها من خلال الاستثمار في قطاع التعليم رغم ضعف إمكانياتها الطبيعية.

ومن هنا، فإن الجواب على عدد من التحديات التي ستواجهها بلادنا في المستقبل يمر لا محالة عبر الاستثمار في قطاع التعليم وتحسين جودته، وذلك من خلال الاهتمام بنساء ورجال التعليم وتحسين البنية التحتية وتحسين حكمة صرف الدعم العمومي المخصص للأسر.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ندعو إلى ضرورة:

✓ الإسراع بإخراج النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية لمعالجة كل مآسي النظام السابق وإنصاف الفئات المتضررة بالقطاع ومنها (الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ثم المقصيون من خارج السلم، وملحقو الإدارة والاقتصاد والملحقون التربويون والأساتذة حاملو الشهادات المطالبون بالترقية، وأساتذة الزنانة 10، وضحايا النظامين الأساسيين، بالإضافة للمساعدین التقنيين